E

التوزيع: عـــام
E/ESCWA/C.1/18/8
٤ نيسان/ابريل ١٩٩٥
ARABIC
الأصل: بالانكليزية

الأمم المتحـدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجنة الفنية
الدورة التاسعة
٢٢-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٥
بيروت

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

قضايا أو مشكلات راهنة هامة لبلدان المنطقة
(قرار اللجنة ١١٩ (د-١٠))

آثار قيام السوق الأوروبية الموحّدة على الدول الأعضاء في الإسكوا

ملخص لأهم التفاصيل

مذكرة من الأمين التنفيذي

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
3 MAY 1995
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

95-0178

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٤

الفصل

أولاً- أثر السوق الأوروبية الموحدة على التجارة الخارجية لمنطقة الإسكوا ٦

ألف- الأهمية النسبية للتجارة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة الإسكوا ٦
باء- مكونات أثر السوق الأوروبية الموحدة على التجارة الخارجية لمنطقة الإسكوا ١٤

ثانياً- أثر السوق الأوروبية الموحدة والتزامات الاتحاد الأوروبي الناشئة عن "الجات-٩٤" على الزراعة في منطقة الإسكوا ١٧

ألف- تجارة السلع الزراعية ١٧
باء- الجودة والمتطلبات التقنية ١٩
جيم- الأثر العام للسوق الأوروبية الموحدة على الزراعة ٢١

ثالثاً- أثر السوق الأوروبية الموحدة على الصناعات التحويلية في منطقة الإسكوا ٢٢

ألف- صناعة المنسوجات والملابس ٢٢
باء- الصناعات البتروكيماوية ٢٣
جيم- الصناعات الغذائية ٢٤

رابعاً- أثر السوق الأوروبية الموحدة على النشاط المصرفي والتمويل في منطقة الإسكوا ... ٢٥

خامساً- السوق الأوروبية الموحدة وآثارها في مجال العلم والتكنولوجيا في بلدان الإسكوا . ٢٩

ألف- العلم والتكنولوجيا والسوق الأوروبية الموحّدة: التحديات والفرص ٢٩
باء- العلم والتكنولوجيا في أوروبا ٢٩
جيم- السوق الأوروبية الموحدة والعلم والتكنولوجيا في بلدان الإسكوا ٣٠
دال- نقل التكنولوجيا في مجال الزراعة في منطقة الإسكوا ٣٢
هاء- العلم والتكنولوجيا والصناعة في منطقة الإسكوا ٣٢

سادساً- التوصيات ٣٣

ألف- التجارة الخارجية ٣٣
باء- الزراعة ٣٤
جيم- الصناعة ٣٥
دال- الأنشطة المصرفية والمالية ٣٥
هاء- العلم والتكنولوجيا ٣٧

قائمة الجـــداول

١- الاتحاد الأوروبي: بعض المؤشرات الأساسية (١٩٩١) ٧

٢- الاتحاد الأوروبي: التوزيع الجغرافي للتجارة، حسب المناطق، ١٩٨٠-١٩٩٢ . . . . . ٨

٣- الإسكوا: التوزيع الجغرافي للتجارة حسب المناطق، ١٩٨٠-١٩٩٢ . . . . . ١١

٤- نسب الصادرات إلى الواردات من الاتحاد الأوروبي إلى مجموع صادرات وواردات منطقة الإسكوا، في سنوات مختارة ١٢

٥- الميزان التجاري لمنطقة الإسكوا مع الاتحاد الأوروبي، ١٩٨٠-١٩٩٢ . . . . . ١٥

٦- الأهمية النسبية لبنوك بلدان منطقة الإسكوا العاملة في الاتحاد الأوروبي ٢٧

مقدمـــــة

١- أقيمت السوق الأوروبية الموحدة لتحسين أداء الإقتصاد الأوروبي، وبشكل خاص، لتحسين قدرته التنافسية مع بقية دول العالم. وكانت الوسيلة المعتمدة لذلك هي جملة من الإجراءات الداخلية التي استهدفت زيادة كفاءة الإنتاج والأسواق في أوروبا. ولما كانت العوائق التقليدية أمام التجارة الجمركية أو غير الجمركية قد سبق وأن أُزيلت بين أعضاء الجماعة الأوروبية فقد ركز برنامج إقامة السوق الأوروبية الموحدة على إزالة الاختلافات الأخرى التي ثبت أنها تمثل عوائق أمام قيام سوق داخلية كاملة. وشملت مجالات التركيز المواءمة في مجال المواصفات والمقاييس وفي بعض أنواع الضرائب، وفي الإجراءات الإدارية الجديدة التي تقتضيها مركزية اتخاذ القرارات في بعض المجالات.

٢- وكان من أهداف عملية المواءمة تقليل الحواجز الداخلية وإزالة العوائق أمام المنافسة العادلة داخل الاتحاد الأوروبي، ولكن من المؤكد أن ثمة اعتبارات أخرى لعبت دورا أيضا. ففي مجال الضرائب، على سبيل المثال، فإن المواءمة بين معدلات الضرائب غير المباشرة تزيل بعض الفوارق "غير العادلة" بالنسبة للمنتجين والتجار، لكنها أُستغلت أيضا كفرصة لرفع مستوى الضرائب العامة، ليس فقط لإزالة الاختلافات بين مساهمات الدول في تكاليف الجماعة الأوروبية فحسب، بل وأيضا لزيادة مجموع الايرادات. ولم تقتصر المواءمة بين مواصفات ومعايير المنتجات والخدمات على ضبط المنافسة بين المورِدين ولكنها أُستخدمت في حالات كثيرة في رفع المواصفات المتدنية الى مستوى أعلى، حتى إن لم يصل بها الى تلك المطبقة في أكثر الدول الأعضاء تشدداً. فالدول التي تطبق مستويات رفيعة من المواصفات لم تكن على استعداد لخفضها، بينما تعذر من الناحية السياسية على الدول ذات المستويات المنخفضة أن ترفض التحسينات التي قد تنجم عن تنفيذ المعايير الأعلى. وهذه التأثيرات، التي سوف تستمر بطبيعة الحال مع تطور الضرائب والمعايير عن المستويات التي كانت عليها في عام ١٩٩٢، سوف تزداد أهميتها بالنسبة للدول خارج السوق.

٣- ولعل من أهم نتائج قيام السوق الأوروبية الموحدة هو زيادة فرص انتقال المنتجات وعوامل الانتاج ما بين دول الاتحاد.

٤- وسيكون لعملية المواءمة آثار مختلفة على بقية دول العالم، تنجم عن: (أ) الآثار الإقتصادية الكلية لإنشاء السوق الأوروبية الموحدة؛ و(ب) الخطوات القانونية والإدارية وغيرها من الخطوات المرحلية اللازمة كجزء من العملية؛ و(ج) توجه الاتحاد الأوروبي وأعضائه نحو إقامة علاقة جماعية ورسمية مع البلدان الأخرى والمنظمات المتعددة الأطراف.

٥- وجدير بالذكر أن العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وبين كثير من أعضاء الإسكوا تنظمها مجموعة من الاتفاقيات التي أُبرمت إما بصورة جماعية مثل إتفاق التعاون مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو بصورة منفصلة، مثل إتفاقات التعاون الثنائي مع الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر واليمن، كجزء من سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه بلدان البحر الأبيض المتوسط.

٦- ويعود تاريخ المعاملة التفضيلية لصادرات الإسكوا إلى الاتحاد الأوروبي أو القيود المفروضة عليها إلى ما قبل قيام السوق الأوروبية الموحدة في عام ١٩٩٢. فالمنتجات الزراعية غير المنافسة للإنتاج الأوروبي أو تلك التي يتم استيرادها خارج موسم الإنتاج في دول السوق الأوروبية معفاة من

الرسوم الجمركية. إلا أنه خلال مواسم انتاجها العادية، لا يسمح بأن تتجاوز أسعار الواردات "السعر المرجعي أو سعر الدخول" المحدد.

٧- ومن واقع استعراض التطورات الحديثة للتنظيم المؤسسي للتجارة الدولية في المنتجات الزراعية، وبخاصة التطورات المتعلقة بالسوق الأوروبية الموحدة والتبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي ودول الإسكوا، والعقبات التي تواجهها صادرات الفواكه والخضر من المنطقة، يبرز عدد من الاستنتاجات الرئيسية بشأن أثر هذه التطورات على تجارة السلع الزراعية ومتطلبات الجودة ونقل التكنولوجيا في منطقة الإسكوا.

٨- ويبدو أنه لا مبرر للمخاوف التي أبدتها عدة دوائر من أثر إقامة السوق الأوروبية الموحدة، والتغيرات في السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي كنتيجة لإجراءات عام ١٩٩٢ على قيام نظام استيراد أكثر تقييداً، ولكن في نفس الوقت ليس هناك ما يشير الى أن هذه التطورات ستفيد دول الإسكوا فائدة مباشرة في جهودها التصديرية.

٩- وبموجب إتفاقات التعاون بين الاتحاد الأوروبي وعدد من دول الإسكوا، فإن جميع السلع المصنّعة من قبل الأخيرة (باستثناء المنسوجات، التي تخضع لنظام الحصص بموجب ترتيبات المنسوجات المتعددة الألياف، والبتروكيماويات) تدخل أسواق الاتحاد الأوروبي معفاة من الرسوم الجمركية؛ ولكن عليها أن تنافس المنتجات المحلية وكذلك المنتجات الواردة من بقية العالم من حيث الجودة ومستوى الأسعار.

١٠- وبموجب نظام الأفضليات المعمم، يدخل البترول المكرر المصدر من منطقة الإسكوا إلى الاتحاد الأوروبي دون رسوم جمركية، على حين تخضع المنتجات البتروكيماوية لرسوم تتراوح ما بين ٧ في المائة و ١٥ في المائة. ويعتزم الاتحاد الأوروبي، الذي لديه فائض كبير من المواد البتروكيماوية، ترشيد هذه الصناعة خلال الإثنتي عشرة سنة القادمة، ولذلك سيواصل فرض رسوم على استيرادها إلى أن تكتمل عملية الترشيد. وتوجد حالياً لجنة طاقة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي وبين مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجتمع بصفة منتظمة لمناقشة القضايا المتصلة بذلك. وسيكون الاتحاد الأوروبي، في النهاية، مستورداً صافياً للبتروكيماويات التي تنتجها دول المجلس. لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر البتروكيماويات التي تصدرها دول الخليج "مدعومة دعماً كبيراً"، لذلك سيطالب بإخضاعها إلى إجراءات مكافحة الدعم إذا أدرجها مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اتفاق "الجات-٩٤".

١١- لا تجيز نتائج جولة الأوروغواي المختتمة، ومن ثم مبادىء تحرير التجارة العالمية، استمرار المعاملة التفضيلية الممنوحة بموجب إتفاقات التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبين عدد من أعضاء الإسكوا، غير الأعضاء في "الجات"، نظراً للاتفاق على تطبيق حُكم الدولة الأكثر رعاية فقط على أعضاء منظمة التجارة العالمية/الجات-٩٤. ويفكر الاتحاد الأوروبي في مواصلة هذه المعاملة بالنسبة لدول الإسكوا غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية/الجات-٩٤ وتبريره بوجود منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي وبين هذه البلدان منذ عهود الاستعمار. وفي حالة اعتراض أعضاء "الجات" الآخرين يمكن أن يلجأ الاتحاد الأوروبي الى ممارسة حقه في استخدام "الاستثناء"[١].

---

(١) تجيز الفقرة الخامسة من المادة الخامسة والعشرين من إتفاق "الجات" منح استثناءات من بعض التزامات "الجات" وتحدد أحكام هذه الاستثناءات وشروطها.

١٢- ويحاول الاتحاد الأوروبي حاليا صياغة وتنفيذ سياسة جديدة تجاه بلدان البحر الأبيض المتوسط تستعيض بموجبها عن إتفاقات التعاون القائمة مع بلدان المنطقة باتفاقات "شراكة" تشتمل على عناصر تتناول "الفوائد المتبادلة" والمعاملة بالمثل. ومن المقرر عقد اتفاق موسَّع مع مصر يحل محل إتفاق التعاون القائم ويغطي، الى جانب تجارة السلع، التعاون الإقتصادي والإجتماعي. ويعكف الأردن حاليا على دراسة اقتراح جديد بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وتُعتبر هذه الاستراتيجية الجديدة من جانب الاتحاد الأوروبي جزءاً أساسياً من عملية السلام التي تشهدها المنطقة، وتهدف الى إقامة منطقة شرق أوسطية متكاملة.

١٣- يعتمد الاتحاد الأوروبي باطراد على بلدان خارج الاتحاد، لتزوده بمنتجات صناعية قليلة القيمة المضافة/منخفضة التكنولوجيا. ومن الأمثلة في هذا الصدد ازدهار صادرات المنسوجات من بلدان "الشرق الأوسط - شمال أفريقيا" الى الاتحاد الأوروبي، على الرغم من القيود والحصص المفروضة. ويظهر أن المزايا التي تحققها صناعات الاتحاد الأوروبي من نقل مواقع الإنتاج (أو التعاقد من الباطن) تكسر الحواجز الحمائية أمام الوصول الى أسواق الاتحاد الأوروبي. كما أن الصفة الحمائية الشديدة للسياسة الزراعية المشتركة قد بدأت في التغير بعد إتفاق "الجات-٩٤".

١٤- ورغم أن النفط الخام لم يكن مدرجا، بصورة صريحة، على جدول أعمال مفاوضات جولة أوروغواي، فإن بعض الدوائر في أوروبا ومنظمة التجارة العالمية/الجات-٩٤ تعتبر أن النفط غير مستثنى من المبادىء المقررة بموجب إتفاق "الجات-٩٤". وعليه، فإن البلدان المصدرة للنفط في المنطقة ستحتاج، لدى إنضمامها الى منظمة التجارة العالمية/الجات-٩٤، الى التفاوض على إستثناء النفط استثناء صريحاً، بالنظر الى أن إدراج النفط الخام كسلعة أخرى في نطاق تلك المبادىء، سوف يستلزم تفكيك منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، التي تعتبر كارتيل يؤدي تدخلها في تحديد الانتاج إلى منع تحدد السعر حسب قوى السوق.

١٥- وفي النهاية، فإن التحدي الرئيسي الذي يواجه صادرات دول الإسكوا الى الاتحاد الأوروبي هو كيفية التصدي لمنافسة المصادر الأخرى، لاسيما القوى الإقتصادية الجديدة مثل جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية، والاتحاد الأوروبي ذاته نتيجة لتكامله الرأسي وتوسعه الأفقي.

أولاً- أثر السوق الأوروبية الموحدة على التجارة الخارجية لمنطقة الإسكوا

ألف- الأهمية النسبية للتجارة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة الإسكوا

١٦- يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر تكتل تجاري في العالم. وقد ساهم في عام ١٩٩١، بحوالي ٣٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وكون عدد سكانه ٦ر٧ في المائة من سكان العالم كما ساهم في ٤٠ في المائة من تجارة العالم السلعية، أي خمسة أمثال مساهمة الولايات المتحدة التي تبلغ ٨ في المائة، وحوالي عشرة أمثال مساهمة اليابان التي تبلغ ١ر٤ في المائة (أنظر الجدول ١).

١- التوزيع الجغرافي لتجارة الاتحاد الأوروبي الخارجية

١٧- تجري معظم تجارة الاتحاد الأوروبي مع البلدان المتقدمة وتجري أساسا بين دول الاتحاد الأوروبي نفسها. فقد زادت نسبة صادرات الاتحاد الى البلدان المتقدمة من مجموع الصادرات، من ٧٣ في المائة

في عام ١٩٨٠ الى ٨١ في المائة في عام ١٩٩٢، وواكبتها، خلال نفس الفترة، زيادة في نسبة الصادرات البينية داخل الاتحاد الأوروبي من ٥٨ في المائة الى ٦٢ في المائة. كما زادت نسبة وارداته من البلدان المتقدمة، والتي كانت تمثل ٧١ في المائة من مجموع الواردات في عام ١٩٨٠، إلى ٨١ في المائة في عام ١٩٩٢، ويُعزى ذلك أساسا الى ارتفاع نسبة الواردات البينية للاتحاد من ٥٢ في المائة الى ٥٩ في المائة.

الجدول ١- الاتحاد الأوروبي: بعض المؤشرات الأساسية (١٩٩١)

					الأنصبة بالنسبة المئوية		
	العالم	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان
الناتج المحلي الإجمالي (ببلايين الدولارات)[١]	٢٢٣٩١	٧١٣٣	٥٦١١	٣٣٤٦	٩ر٣١	١ر٢٥	٩ر١٤
السكان (بالملايين)[١]	٥٣٨٣	٣٦٢	٢٥٢	١٢٤	٧ر٦	٧ر٤	٣ر٢
التجارة السلعية (ببلايين الدولارات)[٢]	٧٠٩٣	٢٨٣٠	٥٦٤	٢٨٩	٠ر٤٠	٠ر٨	١ر٤

المصادر: (١) الأونكتاد، Handbook of International Trade and Financial Statistics، ١٩٩٣؛ و (٢) صندوق النقد الدولي، Direction of Trade Statistics Yearbook، ١٩٩٤.

١٨- وعلى خلاف ذلك، تناقصت تجارة الاتحاد الأوروبي مع البلدان النامية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٢ في الصادرات والواردات على السواء. وانخفضت حصة صادرات الاتحاد الأوروبي الى البلدان النامية من ١٦ في المائة، الى ١٢ في المائة من مجموع صادرات الاتحاد، في حين هبطت نسبة وارداته منها من ٢٠ في المائة الى ١٣ في المائة من مجموع الواردات، غير أن تجارة الاتحاد الأوروبي مع آسيا (باستثناء منطقة الإسكوا) شهدت تحسُّنا، انعكس في زيادة نسبة صادراته من ١ر٣ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٩ر٤ في المائة في عام ١٩٩٢ ومضاعفة نسبة وارداته منها تقريبا (من ٤ر٣ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٥ر٦ في المائة في عام ١٩٩٢).

١٩- وشهدت تجارة الاتحاد الأوروبي مع منطقة الإسكوا مزيداً من الإنخفاض، رغم تواضعها. وخلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٢، انخفض نصيب الإسكوا من مجموع صادرات الاتحاد الأوروبي بمقدار النصف، من ٧ر٤ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٢ر٢ في المائة في عام ١٩٩٢، على حين أصبحت حصة الإسكوا في مجموع واردات الاتحاد الأوروبي سُدس ما كانت عليه في عام ١٩٨٠، حيث هبطت من ٨ر٨ في المائة الى ٤ر١ في المائة فقط، ويُعزى ذلك أساسا الى هبوط أسعار النفط العالمية والانخفاض الحاد في كميات النفط المستورد من المنطقة اعتباراً من عام ١٩٨٢.

الجدول ٢- الاتحاد الأوروبي: التوزيع الجغرافي للتجارة، حسب المناطق، ١٩٨٠-١٩٩٢
(بالنسب المئوية)

	المجموع ببلايين الدولارات	البلدان المتقدمة			البلدان النامية							
						منطقة الإسكوا			بلدان نامية أخرى				
		المجموع	داخل الاتحاد الأوروبي	بلدان أخرى	المجموع	المجموع	بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	البلدان الأخرى	المجموع	آسيا(١)	أمريكا اللاتينية	أفريقيا(٢)	شمال أفريقيا(٣)	بقية العالم
الصادرات														
١٩٨٠	٦٦٥ر٩	٧٣ر١	٥٧ر٨	١٥ر٢	١٦ر٠	٤ر٧	٢ر٥	٢ر٢	١١ر٣	٣ر١	٢ر٩	٢ر٨	٢ر٥	١١ر٠
١٩٨١	٦١٢ر٤	٧٠ر٦	٥٤ر٨	١٥ر٨	١٧ر٩	٥ر٨	٣ر٠	٢ر٨	١٢ر١	٣ر٤	٣ر٢	٢ر٤	٣ر١	١١ر٥
١٩٨٢	٥٩٠ر٠	٧٢ر١	٥٦ر٢	١٦ر٠	١٧ر٧	٦ر٥	٣ر٥	٣ر٠	١١ر٢	٣ر٦	٢ر٦	٢ر٦	٢ر٤	١٠ر٢
١٩٨٣	٥٩٨ر٧	٧٤ر٨	٥٤ر٤	٢٠ر٤	١٦ر١	٥ر٨	٣ر٤	٢ر٤	١٠ر٣	٣ر٨	٢ر٣	١ر٨	٢ر٤	٩ر١
١٩٨٤	٦١٣ر٢	٧٦ر٣	٥٣ر٩	٢٢ر٣	١٥ر٢	٥ر١	٣ر٠	٢ر١	١٠ر١	٣ر٩	٢ر٣	١ر٧	٢ر٢	٨ر٦
١٩٨٥	٦٤٩ر٦	٧٧ر٨	٥٤ر٤	٢٣ر٥	١٤ر١	٤ر٢	٢ر٣	١ر٩	٩ر٩	٤ر٢	٢ر١	١ر٧	١ر٩	٨ر٠
١٩٨٦	٧٩٦ر٥	٨٠ر١	٥٦ر٧	٢٣ر٥	١٢ر٦	٣ر٢	١ر٨	١ر٣	٩ر٥	٤ر٢	٢ر٢	١ر٦	١ر٥	٧ر٢
١٩٨٧	٩٥٧ر٥	٨١ر٦	٥٨ر٥	٢٣ر١	١١ر٧	٢ر٦	١ر٦	١ر٠	٩ر١	٤ر٢	٢ر١	١ر٦	١ر٢	٦ر٧
١٩٨٨	١٠٦٤ر٦	٨١ر٩	٥٩ر٥	٢٢ر٤	١١ر٦	٢ر٥	١ر٥	١ر٠	٩ر١	٤ر٤	١ر٩	١ر٦	١ر٢	٦ر٥
١٩٨٩	١١٣٥ر٥	٨١ر٦	٥٩ر٧	٢١ر٩	١١ر٧	٢ر٥	١ر٥	٠ر٩	٩ر٣	٤ر٦	١ر٩	١ر٥	١ر٣	٦ر٦
١٩٩٠	١٣٦٧ر٣	٨١ر٧	٦٠ر٦	٢١ر١	١١ر١	٢ر١	١ر٢	٠ر٨	٩ر٠	٤ر٥	١ر٩	١ر٤	١ر٣	٧ر٣
١٩٩١	١٣٧١ر٣	٨١ر٦	٦١ر٨	١٩ر٨	١١ر٤	٢ر١	١ر٥	٠ر٧	٩ر٣	٤ر٧	٢ر١	١ر٣	١ر٢	٧ر٢
١٩٩٢	١٤٥٠ر٤	٨٠ر٧	٦١ر٧	١٩ر٠	١٢ر٠	٢ر٢	١ر٦	٠ر٦	٩ر٧	٤ر٩	٢ر٢	١ر٤	١ر٢	٦ر٩
الواردات														
١٩٨٠	٧٢٩ر١	٧١ر٠	٥٢ر٣	١٨ر٧	٢٠ر٤	٨ر٨	٦ر٦	٢ر٢	١١ر٦	٣ر٤	٣ر١	٢ر٦	٢ر٥	٨ر٦
١٩٨١	٦٤٥ر١	٧٠ر٨	٥١ر٦	١٩ر٢	٢٠ر٥	٩ر٤	٨ر١	١ر٤	١١ر١	٣ر٣	٣ر٣	١ر٨	٢ر٧	٨ر٧

الجدول ٢- (تابع)

	المجموع ببلايين الدولارات	البلدان المتقدمة			البلـــدان الناميـــة						
		المجموع	داخل الاتحاد الأوروبي	بلدان أخرى	المجموع	منطقة الإسكوا			بلـدان ناميـة أخـرى		
						المجموع	بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	البلدان الأخرى	المجموع	آسيا(١)	أمريكا اللاتينية	أفريقيا(٢)	شمال أفريقيا(٣)	بقية العالم
١٩٨٢	٦١٥ر٣	٧٢ر٠	٥٣ر٤	١٨ر٧	١٨ر٠	٦ر٤	٥ر٣	١ر١	١١ر٥	٣ر٣	٣ر٣	١ر٦	٣ر٢	١٠ر٠
١٩٨٣	٦٢٨ر٢	٧٣ر٨	٥١ر٤	٢٢ر٣	١٧ر١	٤ر٧	٣ر٥	٢ر١	١٢ر٤	٣ر٨	٣ر٨	١ر٧	٣ر٢	٩ر١
١٩٨٤	٦٣٦ر٥	٧٣ر٨	٥١ر٢	٢٢ر٦	١٦ر٩	٤ر٠	٢ر٦	١ر٤	١٣ر٠	٤ر٠	٣ر٨	٢ر٢	٢ر٩	٩ر٢
١٩٨٥	٦٦٤ر٠	٧٥ر١	٥٧ر٢	١٨ر٠	١٦ر٤	٣ر٤	١ر٩	١ر٤	١٣ر٠	٣ر٩	٣ر٧	٢ر٣	٣ر١	٨ر٥
١٩٨٦	٧٨١ر٤	٨٠ر١	٥٧ر٠	٢٣ر١	١٣ر٤	٢ر٣	١ر٦	٠ر٨	١١ر٠	٤ر٣	٢ر٨	٢ر١	١ر٨	٦ر٥
١٩٨٧	٩٥٦ر٨	٨٠ر٩	٥٧ر٩	٢٣ر٠	١٢ر٧	٢ر٠	١ر٢	٠ر٨	١٠ر٧	٤ر٩	٢ر٥	١ر٥	١ر٧	٦ر٤
١٩٨٨	١٠٨٢ر٨	٨١ر٢	٥٧ر٧	٢٣ر٥	١٢ر٦	١ر٥	١ر٠	٠ر٦	١١ر١	٤ر٥	٢ر٦	١ر٦	١ر٥	٦ر٢
١٩٨٩	١١٦٧ر٢	٨٠ر٧	٥٧ر٢	٢٣ر٦	١٢ر٨	١ر٨	١ر١	٠ر٧	١١ر٠	٤ر٥	٢ر٦	١ر٥	١ر٦	٦ر٥
١٩٩٠	١٤١٣ر٤	٨٠ر٩	٥٧ر٩	٢٢ر٩	١٢ر٦	١ر٦	١ر٠	٠ر٦	١١ر٠	٤ر٥	٢ر٥	١ر٣	١ر٨	٦ر٩
١٩٩١	١٤٥٨ر٤	٨٠ر٦	٥٧ر٦	٢٣ر٠	١٣ر٠	١ر٥	١ر١	٠ر٤	١١ر٦	٦ر٢	٢ر٤	١ر٢	١ر٨	٦ر٧
١٩٩٢	١٥١٦ر٧	٨١ر٤	٥٨ر٧	٢٢ر٧	١٢ر٩	١ر٤	١ر٠	٠ر٤	١١ر٥	٦ر٥	٢ر٢	١ر١	١ر٦	٦ر٣

المصدر: صندوق النقد الدولي، Direction of Trade Statistics Yearbook؛ أعداد مختلفة.

ملاحظات: (١) باستثناء منطقة الإسكوا.
(٢) باستثناء شمال أفريقيا.
(٣) باستثناء مصر.

٢- التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لمنطقة الإسكوا

٢٠- تجري تجارة منطقة الإسكوا أساساً مع البلدان المتقدمة. ففي عام ١٩٨٠، صدّرت المنطقة ٦٠ في المائة من مجموع صادراتها إلى "الثلاثي" (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان) واستوردت منه ٥ر٦٢ في المائة من مجموع وارداتها. ومنذ ذلك الحين، تراوحت نسبة واردات هذا "الثلاثي" من مجموع واردات منطقة الإسكوا بين ٤ر٦٤ في المائة و ٥٧ في المائة، وانتهت في عام ١٩٩٢ إلى ٦ر٦٣ في المائة، بينما انخفضت صادراتها إلى "الثلاثي" انخفاضاً مطردا من ٣ر٦٠ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٦ر٥٣ في المائة في عام ١٩٩٢.

٢١- وعلى خلاف تطور الاتحاد الأوروبي في توزيع تجارته، تزايدت تجارة منطقة الإسكوا مع البلدان النامية. فقد زادت نسبة الصادرات إلى البلدان النامية من مجموع صادرات المنطقة بمقدار ١٠ نقاط مئوية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٢، من ٩ر٢٣ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٤ر٣٣ في المائة في عام ١٩٩٢. وتُعزى هذه الزيادة أساسا إلى صادرات المنطقة لبقية آسيا. فقد زادت نسبة آسيا من مجموع صادرات منطقة الإسكوا بمقدار ١٢ نقطة مئوية (أي من ٢ر١٧ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٥ر٢٩ في المائة في عام ١٩٩٢).

٢٢- ومما يُذكر أن اتجاه صادرات الإسكوا نحو البلدان النامية كان في معظمه على حساب التصدير إلى الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك فإن هبوط نسبة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي من ٣١ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ١٩ في المائة فقط في عام ١٩٩٢ هو أساسا انعكاس لهبوط أسعار النفط العالمية وهبوط كميات النفط الخام التي استوردها الاتحاد الأوروبي. وعليه، فبعد أن كان الاتحاد الأوروبي شريكاً تجاريا رئيسيا لمنطقة الإسكوا في مطلع الثمانينات، حلت محله اليابان منذ ذلك الحين، فيما يتعلق بالصادرات، وكذلك البلدان النامية (في آسيا أساساً). غير أن الاتحاد الأوروبي احتفظ بأهميته النسبية كواحد من مصادر التوريد إلى المنطقة على مدى الفترة ١٩٨٠-١٩٩٢ رغم انخفاض قيمة واردات الإسكوا منذ عام ١٩٨٣.

٣- تجارة منطقة الإسكوا مع الاتحاد الأوروبي

(أ) صادرات الإسكوا إلى الاتحاد الأوروبي

٢٣- على مستوى المجموعات كان الانخفاض في نصيب الاتحاد الأوروبي من جملة صادرات المنطقة واضحاً تماماً في صادرات البلدان الرئيسية المصدرة للنفط، حيث هبطت بقرابة ٥٠ في المائة بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٩٢، من ٣١ في المائة إلى ١٦ في المائة. وكان نصيب الاتحاد الأوروبي من صادرات البلدان الأخرى الأعضاء في الإسكوا عالياً أصلاً، وزاد من ٣٩ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٣ر٤٥ في المائة في عام ١٩٩٢ مع حدوث تقلبات طفيفة.

٢٤- والصادرات من البلدان الرئيسية المصدرة للنفط إلى الاتحاد الأوروبي هي أساسا النفط الخام ومنتجات البترول (الباب [٣] من التصنيف القياسي للتجارة الدولية (SITC Rev.3)) والمواد الكيميائية (الباب [٥]). وكانت الأجهزة ومعدات النقل (إعادة تصدير أساسا) وصادرات "سلع مصنّعة منوعة" (البابان [٧] و [٨] على التوالي من التصنيف القياسي) هامة في بعض السنوات.

الجدول ٣- الإسكوا: التوزيع الجغرافي للتجارة حسب المناطق، ١٩٨٠-١٩٩٢
(بالنسب المئوية)

السنة	المناطق النامية					الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	الثلاثي(٤)	أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفياتي السابق	الصين	بقية العالم	المجموع (ناقصا البلدان النامية)
	المجموع	آسيا(١)	أمريكا اللاتينية	أفريقيا(٢)	شمال أفريقيا(٣)								
الصادرات													
١٩٨٠	٢٣ر٩	١٧ر٢	١ر٥	٤ر٥	٠ر٧	٣١ر٠	٩ر٩	١٩ر٤	٦٠ر٣	١ر٢	٠ر٢	١٤ر٣	٧٦ر١
١٩٨١	٢٥ر٩	١٩ر٨	١ر٩	٣ر٢	١ر٠	٢٩ر٠	٩ر٧	١٩ر٩	٥٨ر٦	٠ر٨	١ر٠	١٤ر٤	٧٤ر١
١٩٨٢	٣٠ر٨	٢٣ر٠	٢ر١	٤ر٧	١ر٠	٢٤ر٠	٥ر٥	٢٢ر٣	٥١ر٨	١ر٢	١ر٠	١٦ر٠	٦٩ر٢
١٩٨٣	٣٠ر٨	٢٣ر٥	١ر٩	٤ر٤	١ر٠	١٩ر٦	٤ر٦	٢٥ر٨	٥٠ر٠	١ر٦	٠ر٢	١٧ر٤	٦٩ر٢
١٩٨٤	٣٠ر٣	٢٣ر٨	٢ر١	٣ر٢	١ر٢	١٦ر٤	٥ر٩	٢٧ر٦	٤٩ر٩	١ر٦	٠ر٢	١٨ر٠	٦٩ر٧
١٩٨٥	٢٧ر٨	٢١ر٥	٢ر٢	٣ر٥	٠ر٦	١٨ر٠	٤ر٣	٢٩ر٥	٥١ر٨	١ر٨	٠ر٢	١٨ر٦	٧٢ر٢
١٩٨٦	٢٧ر٥	٢١ر٩	١ر٩	٣ر٠	٠ر٧	٢١ر٠	٧ر٢	٢٣ر٥	٥١ر٧	٢ر٣	٠ر٢	١٨ر٣	٧٢ر٥
١٩٨٧	٢٧ر٧	٢٠ر٩	٤ر٦	١ر٦	٠ر٦	٢١ر٥	٩ر٣	٢٢ر٣	٥٣ر١	٢ر٠	٠ر٣	١٧ر٠	٧٢ر٣
١٩٨٨	٣٥ر٥	٢٩ر٣	٣ر٨	١ر٥	٠ر٩	١٩ر٠	١٢ر١	١٨ر١	٤٩ر٢	١ر٩	٠ر٥	١٢ر٨	٦٤ر٥
١٩٨٩	٣٣ر١	٢٧ر٦	٣ر٤	١ر٤	٠ر٧	١٨ر٦	١٤ر١	١٨ر١	٥٠ر٨	٢ر٥	٠ر٤	١٣ر٢	٦٦ر٩
١٩٩٠	٣٣ر٢	٢٧ر٧	٣ر٠	١ر٧	٠ر٨	١٦ر٨	١٥ر٠	٢٠ر٢	٥٢ر٠	٢ر٤	٠ر٣	١٢ر١	٦٦ر٨
١٩٩١	٣٢ر٠	٢٧ر٩	١ر٨	١ر٦	٠ر٧	١٨ر٣	١٢ر٤	٢٣ر٣	٥٤ر٠	١ر٥	٠ر٦	١١ر٩	٦٨ر٠
١٩٩٢	٣٣ر٤	٢٩ر٥	١ر٧	١ر٥	٠ر٧	١٨ر٧	١١ر٩	٢٣ر٠	٥٣ر٦	١ر٥	٠ر٧	١٠ر٨	٦٦ر٦
الواردات													
١٩٨٠	١٧ر٧	١٧ر٧	٠ر٩	٥ر٠	٠ر٦	٣٤ر٣	١٣ر٣	١٤ر٩	٦٢ر٥	٣ر٣	١ر١	١٣ر٤	٨٠ر٣
١٩٨١	١٩ر٦	١٧ر٨	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٤	٣٣ر٧	١٣ر٨	١٤ر٦	٦٢ر١	٤ر١	١ر١	١٣ر٢	٨٠ر٤
١٩٨٢	١٧ر٥	١٥ر٢	٠ر٧	١ر٢	٠ر٣	٣٥ر٣	١٣ر٧	١٥ر٤	٦٤ر٤	٣ر٤	٠ر٩	١٤ر٢	٨٢ر٨
١٩٨٣	١٧ر٧	١٥ر٥	٠ر٧	١ر١	٠ر٤	٣٤ر٨	١٤ر٠	١٥ر٤	٦٤ر٢	٣ر٣	٠ر٩	١٤ر٠	٨٢ر٣
١٩٨٤	٢٠ر٥	١٧ر٧	١ر١	١ر١	٠ر٦	٣٣ر٥	١٢ر٣	١٤ر٩	٦٠ر٧	٣ر٦	٠ر٨	١٤ر٤	٧٩ر٥
١٩٨٥	٢٢ر٤	١٩ر٣	١ر١	١ر٥	٠ر٥	٣٣ر٣	١١ر٦	١٤ر١	٥٩ر٠	٣ر٥	٠ر٩	١٤ر٣	٧٧ر٦
١٩٨٦	٢٠ر٥	١٧ر٥	١ر١	١ر٠	٠ر٩	٣٥ر٧	١٢ر٤	١٢ر٠	٦٠ر١	٣ر٤	٢ر٧	١٣ر٤	٧٩ر٥
١٩٨٧	١٩ر٠	١٦ر٥	١ر٦	١ر٦	٠ر٣	٣٥ر٥	١٢ر٩	١١ر٠	٥٩ر٤	٣ر٢	٢ر٠	١٦ر٤	٨١ر٠
١٩٨٨	٢٣ر٣	٢٠ر٤	٢ر٠	١ر٦	٠ر٣	٣٣ر٢	١٢ر٣	١١ر٥	٥٧ر٠	٣ر٨	١ر٧	١٤ر٢	٧٦ر٧
١٩٨٩	٢٣ر٥	٢٠ر٦	٢ر١	١ر٥	٠ر٣	٣٣ر٤	١٣ر٦	١٠ر٦	٥٧ر٦	٢ر٨	١ر٨	١٤ر٣	٧٦ر٥
١٩٩٠	٢٣ر٠	٢٠ر٤	١ر٥	٠ر٧	٠ر٤	٣١ر٦	١١ر٥	١٤ر٧	٥٧ر٨	١ر٩	٢ر٠	١٥ر٣	٧٧ر٠
١٩٩١	٢٣ر٠	٢٠ر٨	١ر٢	٠ر٧	٠ر٣	٣٤ر٠	١٥ر٩	١٠ر٨	٦٠ر٧	١ر٤	١ر٥	١٣ر٤	٧٧ر٠
١٩٩٢	٢٠ر٦	١٨ر٢	١ر٦	٠ر٥	٠ر٣	٣٥ر٢	١٦ر٨	١١ر٦	٦٣ر٦	١ر٢	١ر٧	١٢ر٩	٧٩ر٤

المصدر: صندوق النقد الدولي، Direction of Trade Statistics Yearbook؛ أعداد مختلفة.

ملاحظات: (١) باستثناء منطقة الإسكوا.
(٢) باستثناء شمال افريقيا.
(٣) باستثناء مصر.
(٤) الاتحاد الأوروبي + الولايات المتحدة + اليابان.

٢٥- أما صادرات "البلدان الأخرى الأعضاء في الإسكوا" فهي أكثر تنوعاً وتشمل المواد الخام والزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية، والمواد الكيميائية والسلع المصنعة، والأجهزة ومعدات النقل (إعادة تصدير أساسا) (الأبواب [٢] إلى [٧] من التصنيف القياسي) بالإضافة إلى بعض صادرات النفط الخام ومنتجات البترول.

الجدول ٤- نسب صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي من مجموع صادرات وواردات منطقة الإسكوا، في سنوات مختارة
(بالنسب المئوية)

	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الصادرات(فوب)								
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	**٣٠ر٧**	**١٨ر٩**	**١٦ر٥**	**١٩ر٧**	**١٧ر١**	**١٥ر٣**	**١٦ر٥**	**١٥ر٨**
البحرين	٠ر٥	٣ر٣	٠ر٤	٠ر٥	١ر٤	٢ر٨	٤ر٣	٥ر٦
الكويت	٢٤ر٨	٢٣ر٨	٣١ر٦	٢٣ر٣	٢٣ر٦	٢٣ر٩	٥٥ر٠	٣٠ر٣
عُمـــان	٢١ر٤	١٤ر٤	٣ر١	٨ر١	٧ر٧	١٠ر٣	٢ر١	٢ر٣
قطـــر	٣٥ر٣	١٧ر٠	١٥ر٤	١١ر١	٤ر٧	٢ر٣	٢ر٣	٢ر٦
المملكة العربية السعودية	٣٢ر٧	١٩ر٤	١٦ر٩	١٩ر٨	١٩ر٧	١٧ر٧	٢٣ر٦	٢٢ر٥
الامارات العربية المتحدة	٢٧ر٥	١٤ر٢	٥ر٩	١٠ر٠	٨ر٣	٨ر٢	٨ر٥	٧ر٤
البلدان الأخرى	**٣٨ر٦**	**٢٩ر٥**	**٣٤ر٩**	**٣٧ر٢**	**٣٣ر٠**	**٣١ر٩**	**٣٤ر٠**	**٤٥ر٣**
العـــراق	٣٤ر٥	٢٩ر٨	٢٧ر٨	٤٠ر٤	٢٧ر٢	٢٤ر٢	١٠ر١	٠٠٠
مصـــر	٤٢ر٧	٣٦ر٧	٣٧ر٩	٤٢ر٨	٤٢ر٥	١٥ر٤	٢٨ر٣	٥٤ر٨
الأردن	١ر٤	٣ر٧	٣ر٩	٦ر٨	٤ر٠	٣ر٦	٣ر١	٨ر٨
لبنـــان	٦ر٦	٥ر٢	١٠ر٣	١٤ر٧	٢٢ر٤	٢٣ر٢	٢٢ر٧	١٩ر٢
الجمهورية العربية السورية	٦١ر٧	٣٠ر٠	٤٧ر٩	٥٢ر٥	٣١ر٠	٤١ر٤	٤٥ر٧	٤٥ر٧
الجمهورية العربية اليمنية	٢٤ر٨	٢٢ر٨	١٧ر٩	٢٠ر٩	٤٥ر٣	٥٣ر٥	٤٧ر٦	٠٠٠
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٢١ر٧	٥٣ر٧	٥٤ر٢	٦٧ر٢	٦١ر٢	٤٧ر٠	٠٠٠	٠٠٠
مجموع منطقة الإسكوا	**٣١ر٠**	**١٩ر٦**	**١٨ر٠**	**٢١ر٥**	**١٨ر٦**	**١٦ر٨**	**١٨ر٣**	**١٨ر٧**
الواردات (سيف)								
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	**٣٤ر٣**	**٣٤ر٩**	**٣٣ر١**	**٣٥ر٧**	**٣٢ر٢**	**٣٢ر٦**	**٣٤ر٦**	**٣٥ر٢**
البحرين	١٢ر٨	٢٢ر٧	٢٠ر٣	٢٤ر٤	٢١ر١	١٦ر٨	٢٢ر٤	٢٣ر١
الكويت	٣٠ر٧	٣٣ر٦	٣٢ر٣	٣٤ر١	٢٩ر٤	٣٣ر٤	٢٤ر٨	٤٢ر٢

الجدول ٤- (تابع)

	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
عُمان	٣٣ر١	٣٥ر٥	٣٦ر٠	٣٦ر٦	٢٨ر٥	٢٧ر٤	٣١ر٤	٣١ر٩
قطر	٤٠ر٢	٤٠ر٩	٥٢ر١	٤١ر١	٣٧ر٦	٤١ر٩	٤٤ر٢	٣٨ر٣
المملكة العربية السعودية	٣٣ر٦	٣٣ر٨	٣٢ر٥	٣٨ر٨	٣٢ر٨	٣٤ر١	٣٨ر٥	٣٧ر٥
الامارات العربية المتحدة	٣٥ر٠	٣٣ر٤	٣٦ر١	٣٧ر٧	٣١ر١	٢٩ر٠	٣١ر٣	٣١ر١
البلدان الأخرى	**٣٤ر٣**	**٣٤ر٣**	**٣٣ر٨**	**٣٥ر٠**	**٣٧ر٣**	**٢٨ر٧**	**٣٢ر٣**	**٣٥ر٤**
العراق	٤٢ر٠	٤٤ر٤	٣٣ر٤	٢٧ر٢	٣٦ر٠	٤١ر٨	٤٠ر٠	...
مصر	٣٧ر٣	٣٦ر٥	٣٥ر٣	٣٦ر٤	٣٨ر٦	٢٢ر٧	٢٧ر٦	٣١ر٤
الأردن	٣٦ر٤	٢٨ر٠	٢٧ر٤	٢٦ر٥	٢٩ر٢	٢٨ر٦	٢٩ر٩	٣٥ر١
لبنان	٤١ر٣	٤١ر٩	٤٢ر٢	٣٨ر١	٤٥ر١	٤٠ر٧	٤٦ر٨	٤٥ر٦
الجمهورية العربية السورية	٣٣ر٥	٣٠ر٧	٢٧ر٦	٤٣ر٧	٤٢ر٠	٤٠ر٤	٣٨ر٨	٤٠ر٩
الجمهورية العربية اليمنية	٣٠ر٢	٢٩ر٥	٣٧ر٩	٣١ر٨	٣٢ر٦	٣٠ر٦	٢٨ر٢	...
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	١٣ر٢	٢٦ر١	٢٨ر٩	٢٢ر٨	١٩ر٦	٢١ر١	...	...
مجموع منطقة الإسكوا	**٣٤ر٣**	**٣٤ر٨**	**٣٣ر٣**	**٣٥ر٥**	**٣٣ر٤**	**٣١ر٦**	**٣٤ر٠**	**٣٥ر٢**

المصدر: صندوق النقد الدولي، Direction of Trade Statistics Yearbook؛ أعداد مختلفة.

ملاحظات: العلامة (...) تعني غير متاحة؛ و "فوب" = تسليم ظهر السفينة، و "سيف" = السعر شاملاً التكلفة والتأمين والشحن.

٢٦- أما مصادر المنافسة الرئيسية للنفط والغاز المستورد من منطقة الإسكوا فهي: الاتحاد السوفياتي السابق، وجمهورية ايران الإسلامية، وشمال افريقيا، وأوروبا. كما تمثل الجمهوريات المستقلة في آسيا الوسطى مصادر محتملة للغاز والنفط، أما في المنتجات الزراعية فمصادر المنافسة الرئيسية هي أوروبا وبلدان شمال افريقيا، واسرائيل، وتركيا؛ على حين أن شمال افريقيا، وبلدان جنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا، وأوروبا الشرقية، وتركيا، هي الجهات المنافسة الرئيسية لمصنوعات المنطقة.

٢٧- وعلى المستوى القطري، لا يمثل الاتحاد الأوروبي سوقاً هامة جدا لصادرات الامارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر (باستثناء عام ١٩٨٠)، والأردن؛ في حين أنه يمثل سوقاً هامة للجمهورية العربية السورية والعراق والكويت ومصر ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن.

(ب) واردات منطقة الإسكوا من الاتحاد الأوروبي

٢٨- مازال الاتحاد الأوروبي بالنسبة لمنطقة الإسكوا، أكثر أهمية كمصدر للتوريد منه كمنفذ للصادرات. وشهدت كلتا مجموعتي دول مجلس التعاون وبلدان الإسكوا الأخرى تماثلاً في أنماط نسبة الواردات من الاتحاد الأوروبي من مجموع وارداتها. وهذه النسبة، القريبة من ٣٥ في المائة، تنطبق بصفة عامة على المنطقة ككل وعلى المجموعتين الرئيسيتين من دول الإسكوا.

٢٩- ومعظم بلدان الإسكوا هي بلدان مستوردة تقليدية من الاتحاد الأوروبي، باستثناء البحرين وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة[٢]. وإن كانت حصة الاتحاد في واردات البحرين قد زادت من ٨ر١٢ في المائة في عام ١٩٨٢ إلى ٢٣ في المائة في عام ١٩٩٢. ويشاهد نفس النمط في حالة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقاً في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٢.

(ج) الميزان التجاري لمنطقة الإسكوا مع الاتحاد الأوروبي

٣٠- تحول الميزان التجاري بين منطقة الإسكوا والاتحاد الأوروبي من فائض قدره ٧ر٣٠ بليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى عجز قدره ٣ر١٢ بليون دولار في عام ١٩٨٦. ولكن مع ضعف مستوى واردات الإسكوا من الاتحاد الأوروبي، انخفض العجز التجاري إلى أدنى مستوى له وقدره ٣ر٥ بلايين دولار في عام ١٩٩٠. غير أن العجز زاد ثانية ليصل الى ١ر١٠ بلايين دولار في عام ١٩٩١ وإلى ٣ر١٤ بليون دولار في عام ١٩٩٢، بسبب الطفرة الكبيرة في واردات المنطقة من الاتحاد الأوروبي بعد حرب الخليج.

٣١- وهذا العجز في تجارة منطقة الإسكوا مع الاتحاد الأوروبي يرجع أساسا إلى هبوط أسعار النفط والانخفاض الحاد، منذ عام ١٩٨٢، في كميات النفط الخام المصدرة الى الاتحاد الأوروبي من المملكة العربية السعودية، ثم من الامارات العربية المتحدة والكويت.

باء- مكونات أثر السوق الأوروبية الموحدة على التجارة الخارجية لمنطقة الإسكوا

٣٢- عند تقييم أثر السوق الأوروبية الموحدة على التجارة مع البلدان الخارجية، لا بد من النظر في عدد من التأثيرات الايجابية والسلبية. أما الآثار التي يمكن أن تكون ايجابية فهي: (أ) خلق التجارة (المفترض أن ينشأ نتيجة لزيادة رخاء الاتحاد الأوروبي، أي تحقيق نمو أسرع في الناتج المحلي الاجمالي بعد قيام السوق الأوروبية الموحدة)؛ و(ب) تحسين شروط التبادل التجاري (زيادة طلب الاتحاد الأوروبي على السلع الأولية أساسا، نتيجة لزيادة رخائه، سيرفع الأسعار العالمية لهذه السلع)؛ و(ج) انخفاض أسعار صادرات الاتحاد الأوروبي من المصنوعات أساسا (نتيجة ما ينشأ عن السوق الأوروبية الموحدة من تحسين في الانتاجية والمنافسة). أما الآثار السلبية فستنجم عن: تحويل التجارة

---

(٢) في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠، اندمجت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية لتكونا دولة واحدة هي الجمهورية العربية اليمنية ("اليمن"، على سبيل الاختصار).

الجدول ٥- الميزان التجاري لمنطقة الإسكوا مع الاتحاد الأوروبي، ١٩٨٠-١٩٩٢
(ببلايين الدولارات)

ببلايين الدولارات	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١١٩٩	١٩٩٢
الصادرات	٥٩ر٧	٥٣ر٠	٣١ر٩	٢٠ر٨	١٦ر٤	١٤ر٩	١٣ر٧	١٦ر٠	١٣ر٣	١٦ر١	١٨ر٠	١٨ر٤	١٩ر١
الواردات	٢٩ر٠	٣٥ر١	٣٩ر١	٣٣ر٥	٢٩ر٥	٢٥ر٧	٢٦ر٠	٢٦ر٤	٢٣ر٣	٢٣ر٢	٢٣ر٣	٢٨ر٥	٣٣ر٥
الميزان التجاري	**٣٠ر٧**	**١٧ر٩**	**-٧ر٢**	**-١٢ر٧**	**-١٣ر١**	**-١٠ر٨**	**-١٢ر٣**	**-١٠ر٤**	**-١٠ر٠**	**-٧ر٠**	**-٥ر٣**	**-١٠ر١**	**-١٤ر٤**
صادرات الإسكوا من النفط الخام إلى أوروبا الغربية[1]													
العراق	١٣٠٨	٤٤٧	٤٢٤	٤٣٥	٥٩٤	٦٧٨	٧٥٢	٨٩٠	٩٧٠	٨٧٠	٥٧٥	-	-
الكويت	٤٣٨	١٦٤	٦٢	٩١	١١٦	١٢٣	٣٢٦	٢١٠	٢٦٥	٢٧٠	٢٢٧	١٩	١٣١
قطـر	٢٠٧	١٨٣	١١٥	٧٣	١٠٦	٤٨	٤٨	٣٦	٥	١٥	١١	٦	٦
المملكة العربية السعودية	٣٩١٣	٣٨٢٧	١٩٩٤	٩٩٩	٧٣٣	٦٠٥	١٣٤٩	٧٠٥	٧٨٦	٨٧٩	١٠٤٢	١٧٠٧	١٧٣٨
الامارات العربية المتحدة	٤٥٢	٣٢٧	١٧٤	٣٣١	٢٧٤	١٤٧	١٧٣	١٨٥	٩٠	١٦٠	٢١٠	٢٠٠	١٩٣
المجموع	**٦٣١٨**	**٤٩٤٨**	**٢٧٦٨**	**١٩٢٩**	**١٨٢٢**	**١٦٠٠**	**٢٦٤٨**	**٢٠٢٧**	**٢١١٦**	**٢١٩٤**	**٢٠٦٥**	**١٩٣٢**	**٢٠٦٨**
متوسط سعر النفط بالدولارات للبرميل	**٣٦ر٠١**	**٤٣ر٢٧**	**١٣ر٧١**	**٣٠ر٠٥**	**٢٨ر٠٦**	**٢٧ر٥٢**	**١٣ر٣٦**	**١٧ر٧٣**	**١٤ر٢٤**	**١٧ر٣١**	**٢٢ر٢٦**	**١٨ر٦٦**	**١٨ر٤٠**

المصادر: أرقام جمعتها الأمانة التنفيذية للإسكوا: من صندوق النقد الدولي، Direction of Trade Statistics Yearbook؛ أعداد مختلفة ومن النشرة (النشرات) الاحصائية السنوية للأوبك، ١٩٨٤ و١٩٨٧ و١٩٩٠ و١٩٩٣.

(أ) بآلاف البراميل/يوم.

(من مصادر خارج السوق الأوروبية الموحدة إلى الشركاء التجاريين داخل السوق نتيجة انخفاض كلفة الانتاج في السوق الأوروبية الموحدة)؛ وزيادة النزعة الحمائية (نتيجة إقامة حواجز غير جمركية أشد على مستوى الاتحاد الأوروبي).

٣٣- ورغم الاعتراف بهذه الآثار نظرياً، فلايزال من الصعب وضع تقديرات كمية دقيقة لما يترتب على قيام السوق الأوروبية الموحدة من آثار خارجية، خاصة بالنسبة للبلدان النامية. ولعل أحد الأسباب في ذلك أن بعض القرارات التي ستؤثر على المنتجات الأولية والمصنعة ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية لم تُتخذ حتى الآن. وثمة سبب ثانٍ هو أن استجابات الدوائر الاقتصادية والصناعية في البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو ردود أفعالها إزاء التدابير التي أتخذت بالفعل في نطاق قيام السوق الأوروبية الموحدة لاتزال غير مؤكدة ويتعذر تقديرها كميا، مما يجعل من الصعب تقدير أثر هذه الاستجابات على بقية العالم. وهناك سبب ثالث هو أن كثيرا من آثار اقامة السوق الأوروبية الموحدة تتشابك في تفاعلها مع مفاوضات دولية أخرى لم تختتم إلا مؤخراً، بما في ذلك جولة أوروغواي وترتيب المنسوجات المتعددة الألياف ونظام الأفضليات المعمم. ونظراً لأن هذه الآثار تعتمد على تغير الأفضليات النسبية للاتحاد الأوروبي أو تغير حواجزه التجارية، فإنه لا يمكن معرفتها قبل معرفة تفاصيل التزامات الاتحاد الأوروبي بموجب الترتيبات المتعددة الأطراف الجديدة.

١- أثر خلق التجارة

٣٤- يعتمد تأثير خلق التجارة اعتماداً كبيراً على افتراض الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي للاتحاد الأوروبي التي يمكن أن تعزى إلى اقامة السوق الأوروبية الموحدة. وعند احتساب أثر السوق على خلق التجارة على منطقة الإسكوا، افترض زيادة الناتج المحلي الاجمالي في الاتحاد الأوروبي بمعدل ٥ في المائة. وعلى أساس هذا الافتراض، يمكن أن تزداد صادرات السلع الأولية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة ٦ في المائة، أي بما مقداره ٢ر١ بليون دولار. وعلى المستوى القطري، ستكون أهم البلدان المستفيدة هي البلدان المصدرة للنفط الخام الى الاتحاد الأوروبي، بشرط التخلي عن اقتراح فرض ضريبة الكربون أو ألا يكون لها أثر يذكر. وتبين التقديرات، أن صادرات المنطقة من المصنوعات سترتفع بمقدار ٥ر٠ بليون دولار وأن البترول المكرر، والأجهزة، ومعدات النقل (إعادة تصدير أساسا) ستكون هي المصادر الرئيسية لزيادة حصيلة الصادرات. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف الزيادة في صادرات المنطقة يُعزى إلى المملكة العربية السعودية والكويت. ومن المحتمل أن يكون أكبر مستفيدَيْن آخرين هما الامارات العربية المتحدة ومصر.

٢- أثر تحويل التجارة

٣٥- فيما يتعلق بتحويل تجارة الاتحاد الأوروبي عن بلدان الإسكوا، فإن الخسارة كبيرة بصفة خاصة في المنتجات التي تنطوي على أهمية للمنطقة - كالكيماويات والآلات ومعدات النقل (إعادة تصدير أساساً). والخسارة أقل اذا كانت هناك فرص محدودة لتحقيق وفورات الحجم أو خفض التكاليف عندما تزداد التجارة البينية ويزداد الترشيد داخل الاتحاد الأوروبي، كما في حالة تكرير البترول. ونتيجة لهذا، ستكون المقادير الاجمالية لهذا التحول عالية بالنسبة لمجموع الصادرات المصنعة من الأردن والبحرين وعُمان، ومنخفضة في حالة الجمهورية العربية السورية والعراق والكويت واليمن، خصوصاً في ظل المنافسة من مصادر أخرى.

٣- أثر شروط التبادل التجاري

٣٦- فيما يتعلق بآثار قيام السوق الأوروبية الموحدة على شروط التبادل التجاري، فإن انخفاض أسعار صادرات الاتحاد الأوروبي من السلع المصنعة التي لا تنتج في البلدان النامية، تعتبر واحدة من الفوائد الخارجية للسوق الأوروبية الموحدة. وأما التحسن الاجمالي في الميزان التجاري للمنطقة فهو تحسن متواضع يبلغ ٣٩٥ مليون دولار، أي ٣ر١ في المائة من واردات بلدان الإسكوا من المصنوعات من الاتحاد الأوروبي؛ وتمتد المكاسب لتشمل جميع البلدان الأعضاء. بل من المتوقع أن تكون آثار ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية آثاراً محدودة. حيث تشير التقديرات إلى ارتفاع الأسعار بمقادير صغيرة نسبيا، بنسبة ٩ر٠ في المائة في حالة الأغذية والتبغ. وهذا قليل بسبب افتراض أن الأسعار المحددة والصادرات المدعومة المرتبطة بالسياسة الزراعية المشتركة لأوروبا غير معدلة كجزء من السوق الأوروبية الموحدة. والارتفاع بالنسبة للمنتجات الأخرى أفضل قليلا: ١ر١ في المائة في حالة الخامات الزراعية و ٤ر٣ في المائة بالنسبة للمعادن وخاماتها. ولهذه التغيرات السعرية أثر سلبي على مستوردي السلع الأولية، على حين أن المستفيد الصافي منها هم المصدرون.

٤- الأثر الاجمالي للسوق الأوروبية الموحدة على التجارة

٣٧- خلاصة القول أن الأثر الإجمالي للسوق الأوروبية الموحدة (خلق التجارة، وتحويل التجارة، ومعدل التبادل التجاري) يقدر بزهاء ٤ر١ بليون دولار أي ٢ر١ في المائة من مجموع صادرات المنطقة. وسوف تستفيد كل بلدان الإسكوا باستثناء البحرين ومصر اللتين لن تكسبا ولن تخسرا في واقع الأمر. أما أكثر بلدين استفادة فهما الجمهورية العربية السورية (١ر٣ في المائة) (ومن المحتمل) اليمن (٤ر٣ في المائة). ومن المؤكد أن اختلاف تقديرات معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للاتحاد الأوروبي الذي تحققه السوق الأوروبية الموحدة يعطي نتائج مختلفة بشأن خلق التجارة، وتحويل التجارة، وشروط التبادل التجاري.

٣٨- ويستنتج من تقدير أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع الخارجي لمنطقة الإسكوا أن اقامة السوق الأوروبية الموحدة ليس لها، ولن يكون لها، أثر كبير على القطاع الخارجي للإسكوا بالنظر إلى أن الأثر الصافي الاجمالي لا يعادل سوى ٢ر١ في المائة من مجموع صادرات المنطقة. وعليه، فإن أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع الخارجي للمنطقة يجب أن ينظر إليه في ضوء التغيرات الأهم بكثير التي تواجه هيكل التجارة العالمية، وهي تغيرات من المتوقع أن يكون لها أثر هام على التجارة الخارجية للمنطقة. وتشمل هذه التغيرات اختتام جولة أوروغواي، أي تحرير التجارة وإدراج الخدمات وتشديد القواعد وتحسين اجراءات تسوية المنازعات في نطاق منظمة التجارة العالمية الجديدة والاتجاه نحو التكتلات الاقليمية والمطالبة بضوابط جديدة على العمل والممارسات البيئية.

ثانياً- أثر السوق الأوروبية الموحدة والتزامات الاتحاد الأوروبي الناشئة عن "الجات-٩٤" على الزراعة في منطقة الإسكوا

ألف- تجارة السلع الزراعية

٣٩- لما كانت كل بلدان المنطقة مستوردة صافية للمنتجات الغذائية والزراعية، فمن المتوقع أن تزداد قيمة مستورداتها لهذه السلع نتيجة لتوقع ارتفاع أسعار بعض المنتجات الغذائية في السوق العالمية.

ويُتوقع أن يحدث هذا الارتفاع في الأسعار نتيجة لشروط اتفاقية "الجات-٩٤" بتخفيض اعانات التصدير والتقيُّد بقواعد أكثر صرامة حيال "الإغراق". وينبغي توقُّع هذا النمط من التطور في مجال الواردات من الاتحاد الأوروبي أيضا حيث أنه مصدر رئيسي لتوريد المنتجات الزراعية. وستتوقف النتيجة النهائية على تفاعل عدد من العوامل منها (أ): ما إذا كان المنتج المستورد مدرجاً على قائمة المنتجات التي ستخضع لتخفيض دعم الصادرات بموجب اتفاقية "الجات-٩٤"؛ و (ب) ما إذا كان سعر المنتج المستورد سيتم تخفيضه في الاتحاد الأوروبي أم لا بناء على التغيرات التي أُدخلت في السياسة الزراعية المشتركة لعام ١٩٩٢؛ و(ج) ما إذا كانت مرونة الطلب على هذا المنتج منخفضة أم مرتفعة في البلد المستورد، وما الى ذلك. وعلى المدى الطويل، فإن ارتفاع قيمة الواردات أو انخفاضها سيتأثر أساساً بالظروف المناخية وغيرها من الظروف الطبيعية على المستوى العالمي نظراً للتوجُّه نحو عالمية الاقتصاد كهدف للجات-٩٤.

٤٠- إن القول بأن الطلب في الاتحاد الأوروبي سيزداد نتيجة لنمو الناتج المحلي الإجمالي يطرح عدداً من الأسئلة حول حجم هذه الزيادة في الطلب وكم سيوجَّه من هذه الزيادة نحو الاستهلاك الغذائي، الذي يفتقر عموماً للمرونة في الأسعار والدخل ووفقاً لاتفاقية الجات-٩٤ ما هي المنتجات التي لم تصل بعد الى درجة التشبُّع؟ وما هي المنتجات القادرة على تلبية متطلبات المستهلك التي تزداد تطوراً؟ وعلاوة على ذلك، فإن التفاؤل الكبير الذي نشأ في البداية تجاه أثر السوق الأوروبية الموحدة على النمو في الاتحاد الأوروبي قد تقلص كثيراً. فليس من المؤكد أن تؤدي هذه السوق الى زيادة كبيرة في النمو في الاتحاد الأوروبي.

٤١- ومن الجوانب الأخرى المتعلقة بمسألة الطلب، هو أثر السوق الأوروبية الموحدة على مستويات استهلاك الفرد من السلع الغذائية وعلى نمط الإستهلاك في كل بلد من بلدانه. وتشير الدراسات الى أن استهلاك الفرد في الاتحاد الأوروبي ثابت نوعاً ما من حيث الفواكه والخضر الطازجة (وهي الصادرات الأساسية لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الى الاتحاد الأوروبي)، مع تغيُّر الأنماط من حيث نوع المنتجات ومن سوق لآخر ضمن الاتحاد. ومن المفترض عادة أن يزداد معدل استهلاك الفرد للمنتجات التي لايزال الطلب عليها غير مُشبع لسبب ما، مثال ذلك، بسبب نفاد الإنتاج المحلي منها ودعم تعويضه بواردات من بلدان أخرى في السوق الأوروبية الموحدة نتيجة الحواجز التجارية التي كانت قائمة قبل عام ١٩٩٢.

٤٢- ومن المتوقع أن لا تؤثر إزالة الحواجز المتبقية أمام التجارة فيما بين أعضاء السوق الأوروبية الموحدة على صادرات بلدان الإسكوا لهذه الدول حيث أن وجود "سوق موحدة" بالنسبة لأغلبية أنواع الفواكه والخضر كان قائماً بالفعل قبل الاتفاق على ترتيبات السوق الأوروبية الموحدة. وتخضع هذه المنتجات منذ فترة لتنظيم موحد في السوق ومعايير مشتركة فيما يتعلق بالجودة. وستقتصر الآثار الرئيسية لقيام السوق الأوروبية الموحدة على المنتجات التي لم تكن خاضعة للتنظيم المشترك للسوق أو تلك التي ستتأثر بالترتيبات الجديدة المتعلقة بالمواءمة الفنية في إطار إلتزامات كل من السوق الأوروبية الموحدة واتفاقية "الجات-٩٤". وتعتبر البطاطا أهم منتج يهم دول الإسكوا تم استثناؤه من السياسة الخاصة بالفواكه والخضر. وتشمل شروط المواءمة الفنية معاملة المنتجات ما قبل الحصاد وبعده، والأثر المتبقي للمبيدات. وتدريج وتعبئة المنتجات والشهادات الصحية النباتية. وتمثل هذه الاجراءات أحد المجالات التي ركزت عليها اتفاقية "الجات-٩٤" بصورة خاصة. وتشير بعض الدراسات المتعلقة بآثار المواءمة الفنية على الواردات من البلدان غير الأعضاء إلى السوق الأوروبية الموحدة الى أن هذه الآثار ستكون ايجابية، حيث سيتعامل المصدرون مع مجموعة واحدة من الشروط الفنية بدلا من

عدة مجموعات مختلفة. ومع أن ذلك سيؤدي الى تسهيل الأمور فإن تطبيق بلدان الإسكوا لهذه المواصفات من الشروط الفنية وشروط الجودة سيتطلب جهداً هائلاً لأن بلدان الإسكوا ليست مهيـّأة بعد للتكيـُّف بسرعة مع قواعد وشروط الاتحاد الأوروبي الجديدة.

٤٣- وستواجه بلدان الإسكوا منافسة خطيرة بعد انضمام إسبانيا الى الاتحاد الأوروبي. فقد كانت إسبانيا تخضع، حتى عام ١٩٩٢، لآلية "السعر المرجعي" التي حل محلها نظام "سعر الدخول"، بأسعار عرض أدنى من الأسعار المرجعية خاصة بالنسبة للكوسا والخرشوف والبندورة. وفي نفس الوقت الذي يـُطبـَّق فيه نظام "سعر الدخول" سوف تـُطبـَّق "آلية التجارة التكميلية" حتى عام ١٩٩٦ لمراقبة الواردات. وستقوم هذه الآلية بدور نظام "للمراقبة" على بعض الواردات من البلدان غير الأعضاء في السوق الأوروبية الموحدة لغاية تحديد الكميات المرجعية إذا ما خلقت الواردات من هذه البلدان صعوبات في السوق الأوروبية. ومن أهم محاصيل الخضر والفواكه التي من الأرجح أن تتأثر سلباً نتيجة التداول الحر وغير المحدد للمنتجات الإسبانية هي البندوره، والبصل، والثوم، والخيار، والفاصوليا، والخرشوف، والباذنجان، والفلفل الحلو، والكوسا، والبلح، والحمضيات، والعنب، والشمام، والتفاح، والكمثرى، والكرز، والبرقوق.

٤٤- وستواجه صادرات الإسكوا الزراعية الى السوق الأوروبية الموحدة منافسة إضافية بسبب تطور التعاون الإقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الشرقية والوسطى، ومن جانب بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى. ويمكن أن تعمل بعض دول الإسكوا على الإستفادة من الميزة النسبية لها بفضل إنتاجها المبكر اذا قورن بإنتاج بلدان غربي البحر الأبيض المتوسط (مثل إسبانيا) وأوروبا الشرقية (من الخضر مثلاً) ومع ذلك يتبقى هناك بعض الأسئلة التي تحتاج إجابتها لمرور بعض الوقت مثال ذلك: هل سيكون نظام الاستيراد في الإتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية "الجات-٩٤" الجديدة "أقل" أو "أكثر" حمائية من النظام القائم حالياً، وهل يعتبر أن النظام القديم المبني على الأسعار المرجعية "أقل" أو "أكثر" تقييدا من النظام الحالي القائم على أسعار الدخول والحد الأقصى من الرسوم الجمركية المكافئة.

باء- <u>الجودة والمتطلبات الفنية</u>

٤٥- لعلَّ أهم بند من بنود السوق الأوروبية الموحدة هو ما تم بذله من جهد لمواءمة المواصفات والمقاييس الوطنية وبالشروط الفنية للمساعدة على تداول السلع بين الدول الأعضاء. ويمكن تيسير مهمة بلدان الإسكوا في الوفاء بهذه المتطلبات عن طريق الاستفادة من إتفاق "الجات-٩٤" بشأن تطبيق الاجراءات الخاصة بالصحة النباتية، وهو الاتفاق الذي يستهدف التقليل الى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية التي تلحق بالتجارة بسبب تطبيق هذه الاجراءات، مثلما يستهدف مساعدة البلدان النامية على التكيـُّف مع المتطلبات الجديدة من خلال تزويدها بالمساعدات الفنية، بما في ذلك وضع المعايير الصحية النباتية وتطبيقها، والمحافظة على فرص وصول منتجاتها الى السوق وزيادتها. ويغطي هذا الإتفاق، وكذلك إتفاق "الجات-٩٤" بشأن "الحواجز الفنية أمام التجارة"، جميع الجوانب المتعلقة بمواصفات الأغذية بما فيها معايير السلامة والجودة ومسائل إضافية مثل وضع العلامات، وحماية المستهلك، والتكنولوجيا الحيوية، وحفظ الأغذية بتعريضها للإشعاع".

١- معايير الجودة

٤٦- يُطبِّق الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بالفواكه والخضر الطازجة، معايير مستمدة من تلك التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لأوروبا بالنسبة لعدد لا بأس به من أنواع الفواكه والخضر، وتشمل هذه المعايير الجودة والحجم والتعبئة والملصقات الخاصة ببيانات المَنْتوج. وتُطبَّق هذه المعايير على المنتجات المحلية والمستوردة على السواء، وهي معايير موحدة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي الذي التزم بها قبل قيام السوق الأوروبية الموحدة. ويقتضي قيام السوق الالتزام بالشروط الجديدة في هذه المجالات.

٢- التدابير المتعلقة بالشروط الصحية

٤٧- لغاية الآن تقوم الدول الأعضاء في السوق الأوروبية الموحدة بتطبيق أنظمتها الخاصة فيما يتعلق بأمور الصحة النباتية. وبوسع الدول الأعضاء أن تحظر استيراد المنتجات ليس فقط من البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بل حتى من دول الاتحاد ذاتها (كانت بلدان البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تحظر تقريبا استيراد الحمضيات والشمام والبطيخ). وعملت لجنة الاتحاد الأوروبي بنشاط على إلغاء الأنظمة الوطنية في هذا المجال ووضع نظام عام للاتحاد الأوروبي تتم إدارته مركزيا. وستكون نتائج تطبيق هذا النظام مفيدة للبلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في بعض الحالات، إذ ستنهي تطبيقه الممارسة التي اتبعتها بعض الدول لفرض حظر تام على استيراد بعض المنتجات. إلا أن تطبيق هذا النظام متشدد على نطاق واسع مما سيكون كذلك بمثابة خطوة سلبية بشكل هام. ومع ذلك، فإن بعض الأحكام الأساسية لاتفاق "الجات-٩٤" بشأن التدابير المتعلقة بالصحة النباتية ستؤدي إلى وضع أكثر انتظاما واستقرارا وهو وضع مناسب حتى ولو كان مستوى معايير الاتحاد الأوروبي عاليا. وعلى سبيل المثال، فإن الاتفاق يسلم بحق البلدان في اتخاذ التدابير الصحية المتعلقة بحماية حياة الإنسان والحيوان والنبات إلا أنه ينص كذلك على أن هذه التدابير يجب أن تستند إلى أسس علمية معترف بها ولا ينبغي أن تُطبَّق بأسلوب عشوائي كشكل من أشكال الحواجز التجارية المقنَّعة. وعندما تكون الأنظمة المتعلقة بالأغذية شفَّافة ولا مجال فيها للتمييز، تستطيع البلدان المعنية أن تحدد المهمة التي تواجهها وتقوم بمعالجتها.

٣- معايير أخرى (التعبئة والتغليف وبيانات المَنْتَجْ، المناولة والتخزين)

٤٨- يتناول إتفاق "الجات-٩٤" بشأن "الحواجز الفنية أمام التجارة" شتى المعايير المتعلقة بالتعبئة والتغليف وملصقات بيانات المَنْتَج، والمناولة، والتخزين، وينص على أن يكون للمواصفات والمعايير الفنية هدف مشروع وأن تكون مبررة من حيث الأثر أو كلفة التنفيذ. وكما هو الحال بالنسبة للتدابير المتعلقة بالصحة النباتية، يجب أن تتخذ البلدان من المعايير الدولية أساساً لوضع معاييرها الخاصة. وفي إطار إنشاء السوق الأوروبية الموحدة تمت مناقشات مطولة؛ لاسيما على مستوى تشريعات الاتحاد فيما يتصل بمواد التعبئة والتغليف نظرا للقضايا البيئية التي أثيرت حول ذلك. وقد وضعت بلدان عديدة أنظمتها الخاصة استناداً للتشريعات التي صاغتها لجنة الاتحاد الأوروبي. ولكن الموقف العام يتلخص في عدم جواز تطبيق إجراءات من شأنها أن تشوه أو تقيِّد المنافسة أو الإتجار بالمنتجات المعلقة.

٤٩- إن اعتماد السوق الأوروبية الموحدة لمعايير الجودة والمعايير الصحية أو الصحية النباتية وغيرها، من معايير بالإضافة إلى توفير الحماية لمنتجات السوق الأوروبية الموحدة سيعود كذلك بالنفع

على التجارة بين الاتحاد الأوروبي وبين البلدان المتقدمة، وسيؤدي في الوقت ذاته الى وضع هدف لسائر البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وخاصة الشركاء التجاريون التقليديون للسوق الأوروبية بمن فيهم بلدان الإسكوا. ومن المفروض الإشارة إلى أن الفائدة الفعلية لن تتحقق إلا بالإلتزام تدريجيا بمعايير الجودة والمعايير التقنية الأخرى. فإذا أرادت بلدان الإسكوا أن تستفيد من سوق الاتحاد الأوروبي المربحة، والتي يتسع نطاقها باستمرار نتيجة لإضافة أعضاء جُدُد، فإن السبيل الوحيد هو التغلب على الحواجز التي وضعتها هذه المعايير. وبإمكان الاتحاد الأوروبي (خاصة بالنسبة للبلدان التي توجد معها اتفاقات للتعاون الإقتصادي) والمنظمات الدولية (مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) المساعدة في وضع الترتيبات اللازمة للاضطلاع بهذه المهمة الرئيسية.

جيم- الأثر العام للسوق الأوروبية الموحدة على الزراعة

٥٠- بهدف حماية مزارعيه، حافظ الاتحاد الأوروبي على أسعار مرتفعة للمنتجات الزراعية، وسيستمر في ذلك في المستقبل، رغم تخفيض الإنفاق على الدعم المحلي (تدبير الدعم الإجمالي) تمشياً مع إلتزامات "الجات-٩٤"، والاستعاضة عن الأسعار المرجعية ورسوم الاستيراد المتغيرة بأسعار الدخول والتعريفات الجمركية (على القيمة أو النوع) وما الى ذلك.

٥١- من التغيرات التي يمكن اعتبارها سلبية بالنسبة لصادرات الإسكوا من المنتجات الزراعية، سواء في السنوات القليلة الماضية أو في المستقبل المنظور، انتهاء المرحلة الإنتقالية لدخول إسبانيا في الاتحاد الأوروبي؛ فإنتهاء هذه المرحلة سيفتح الباب لمنافس هائل من داخل السوق الموحدة يتمتع بكل مزايا السياسة الزراعية المشتركة، وسيترافق ذلك مع منح امتيازات لكل بلدان أوروبا الشرقية والوسطى تقريبا. ومن التطورات السلبية الأخرى هو رفع "أسعار الدخول" و "الحد الأقصى للتعريفات الجمركية المكافئة" التي يمكن أن تشكّل عائقاً قوياً أمام الصادرات (رغم أن هذه الرسوم التعويضية تمثل "الحدود القصوى" المقرر تخفيضها بموجب التزامات منظمة التجارة العالمية/الجات-٩٤). ومع ذلك، يمكن تبين بعض الجوانب الايجابية لهذه التغييرات، منها اعتماد نظام الشحنة، وتبسيط اجراءات التخليص الجمركي، والاعلام المسبق بمعايير الأسعار والرسوم التعويضية المتوقعة، والالتزام بتخفيض أسعار الدخول (التي حلّت محل الأسعار المرجعية المتزايدة)، وما الى ذلك.

٥٢- وأما الجوانب "الايجابية" للتغيرات الناتجة عن اتفاقية "الجات-٩٤" فهي تلك الجهود التي تبذل على استحياء وتستهدف عالمية التجارة الدولية من خلال إزالة الحواجز غير الجمركية، وتخفيض الرسوم الجمركية، و"المواءمة" فيما بين المعايير الفنية. وبالنسبة للسوق الأوروبية الموحدة فإن الحواجز غير الجمركية التي من المقرر إلغاؤها تتناول بعض المنتجات التي كانت تخضع لقيود مفروضة وطنية على الواردات، وهو إجراء كانت عدة بلدان من الاتحاد الأوروبي تلجأ اليه بكثرة لحظر استيراد الفواكه والخضر من البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لفترات معينة، أو للحد من هذه الواردات. ومن التدابير الأخرى التي استخدمتها البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ضد هذه الواردات في عدة مواقف، التمسك بالمواصفات "الفنية" والمواصفات الصحية النباتية. ومن المتوقع أن يتم الحد من مثل هذه الإجراءات بموجب شروط "المواءمة" في السوق الأوروبية الموحدة ومتطلبات الشفافية التي تنص عليها اتفاقية "الجات-٩٤". أما بالنسبة لتخفيض التعريفات الجمركية، فإن ذلك سيعود بالفائدة على بلدان الإسكوا التي لا تربطها حالياً اتفاقات التعاون الإقتصادي مع الاتحاد الأوروبي أو السلع غير المشمولة في اتفاقات التعاون. وتجدر الإشارة الى أن الاتحاد الأوروبي تعهّد بموجب البروتوكولات

الأخيرة بإلغاء التعريفات الجمركية بحلول عام ١٩٩٣ في حالة الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر.

٥٣- ورغم تواضع حجم التجارة البينية في منطقة الإسكوا، فإن مستوى تبادل المنتجات الغذائية والزراعية فيها أعلى منه في منطقة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل. وهذه ظاهرة طبيعية نظراً لصغر حجم بلدان الإسكوا وتجانسها. وستزداد أهمية التعاون الإقليمي والتجارة البينية مع ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية المستوردة (نتيجة لقيام منظمة التجارة العالمية وتنفيذ اتفاقية/الجات-٩٤ وتخفيض الدعم للصادرات في السوق الأوروبية الموحدة). مما يستوجب تشجيع التعاون بين بلدان المنطقة وتسهيل تبادل السلع الزراعية في ظل الوضع الهام الجديد الذي ستكتسبه الزراعة. فاحتياجات المنطقة من الأغذية تتزايد باطراد، ومواءمة وتطبيق معايير الجودة والمعايير الفنية أصبح مطلباً عالمياً.

ثالثاً- أثر السوق الأوروبية الموحدة على الصناعات التحويلية في منطقة الإسكوا

٥٤- يُحتمل أن يؤدي ازدياد دخل الاتحاد الأوروبي الذي من المفترض أن يتحقق نتيجة لقيام السوق الأوروبية الموحدة، الى ازدياد الطلب على المنتجات المصنعة الواردة من منطقة الإسكوا والمصدرة الى الاتحاد الأوروبي. ولكن يُتوقع أن يؤدي تزايد عدد أعضاء السوق الأوروبية الموحدة تدريجياً الى تحويل جزء من التجارة التقليدية بين الاتحاد الأوروبي وبين منطقة الإسكوا في مجال المنتجات المصنَّعة الى بلدان أوروبا الجنوبية والشرقية التي تتمتع بموارد طبيعية وعوامل إنتاج مماثلة لما تتمتع به بلدان الإسكوا. وعلى الرغم من أن ازدياد حجم التجارة قد يعوض بلدان الإسكوا عن آثار هذا التحول، فقد تخرج الإسكوا بخسارة صافية إذا ما أُخذ في الاعتبار أثر الاستثمار السلبي. ومن الأرجح أن تتحول تدفقات رأس المال بعيدا عن بلدان الإسكوا سعيا وراء سوق أكثر فعالية وأمانا واستقرارا توفرها السوق الأوروبية الموحدة. وسيعتمد أثر قيام السوق الأوروبية الموحدة على بلدان الإسكوا الى حد كبير على مدى ما ستخلفه ضغوط التكيُّف داخل الاتحاد الأوروبي من آثار تعيق الجهود المبذولة للتحرر الخارجي، ومدى تطبيق التدابير التمييزية لصالح منطقة على حساب منطقة أخرى. وسيزيد إبرام اتفاقات جولة أوروغواي من تعقُّد هذه القضايا.

ألف- صناعة المنسوجات والملابس

٥٥- يُعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر مصدِّر ومستورد في العالم لمنتجات المنسوجات والملابس، وقد تحقق قدر كبير من التكامل الرأسي في مجمل عملية الإنتاج وحلقات التوزيع. واستجابة للتغيُّر السريع في أذواق المستهلكين، ازدادت في السنوات الأخيرة مرونة هذه الصناعة ككل، وازداد فيها التعاقد من الباطن باطراد والاتجاه إلى مصادر خارجية في البلدان ذات الأجور المنخفضة. واتخذ الاتحاد الأوروبي حتى الآن موقفا إنتقائياً جداً في المفاوضات المتعلقة بنظام الحصص بموجب اتفاقية المنسوجات المتعددة الألياف بحيث تحظى بحصص أفضل البلدان التي تستورد كميات كبيرة من الاتحاد الأوروبي، وعلاوة على ذلك يفرض الاتحاد الأوروبي تعريفات جمركية على الأقمشة والملابس المستوردة بينما يعفيها تماماً من الجمارك إذا كانت قادمة من بلدان أوروبا الشرقية. ومن المتوقع أن تحول السوق الأوروبية الموحدة تجارة المنسوجات والملابس من بلدان الإسكوا والبلدان النامية الأخرى الى بلدان البحر الأبيض المتوسط (الأوروبية) المجاورة لها وبلدان أوروبا الشرقية. وسيأتي تحول التجارة إلى بلدان البحر الأبيض المتوسط الأوروبية نتيجة لازدياد فعالية عمل الاتحاد الأوروبي وبسبب توسيع

عضوية السوق الأوروبية الموحدة فيما بعد، بحيث تضم المزيد من بلدان البحر الأبيض المتوسط (الأوروبية) مثل تركيا.

٥٦- ولكن، اختتام جولة أوروغواي والإلغاء التام لاتفاقية المنسوجات المتعددة الألياف في غضون العشر سنوات المقبلة ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، سيكون لها أثر كبير يُحتمل أن يكون ايجابيا وإن كان بطيئاً على الصناعة في بلدان الإسكوا والبلدان النامية الأخرى. فاتفاقات جولة أوروغواي تسمح للبلدان ذات المستوى المنخفض من صادرات المنسوجات والملابس (أي يقل عن ٢ر١ في المائة من اجمالي الصادرات باعتبار نهاية عام ١٩٩١ سنة الأساس) بزيادة حصصها بمعدلات مرتفعة تبلغ في المتوسط ٢٥ في المائة، إعتبارا من بداية تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية/الجات-٩٤، بالمقارنة مع زيادة حصة الموردين الآخرين والبالغة بنسبة ١٦ في المائة. وينبغي أن تتمكن البلدان الرئيسية المصدرة للمنسوجات والملابس من أعضاء الإسكوا مثل الجمهورية العربية السورية ومصر من استغلال هذه الفترة الانتقالية لتحسين قدرتها التنافسية الصناعية.

٥٧- وستضطر بلدان الإسكوا الى اتخاذ عدة تدابير تهدف أساسا الى تحسين جودة الإنتاج وزيادة مرونته من أجل المحافظة على قدرتها التنافسية في سوق المنسوجات والملابس في الاتحاد الأوروبي. وقد يؤدي قيام مشاريع مشتركة مع شركاء أوروبيين الى ضمان دخول سوق الاتحاد الأوروبي ونقل التكنولوجيات الجديدة. وقد تتمتع دول الخليج بميزة نسبية في مجال إنتاج الألياف الاصطناعية (نظراً لمدى تطور صناعاتها البتروكيماوية رغم ارتفاع تكاليف اليد العاملة وقلة الموارد المائية). ويُتوقع أن يبلغ معدل نمو صادرات المنسوجات والملابس من بلدان الإسكوا الى السوق الأوروبية الموحدة حوالي ٥ر٤ في المائة.

باء- الصناعات البتروكيماوية

٥٨- يُعتبر مستوى الطلب على البتروكيماويات في الاتحاد الأوروبي من أعلى المستويات في العالم، ويُتوقع أن يزداد تمشياً مع النمو العام في الاتحاد الأوروبي. فالصناعات البتروكيماوية، وهي صناعات ذات كثافة رأسمالية وتكنولوجية، قد بلغت درجة لا بأس بها من التكامل الرأسي في الاتحاد الأوروبي، وتتركز في المنتجات ذات القيمة المضافة العالية.

٥٩- وتشدد سياسة الاتحاد الأوروبي ضمن ما تشدد عليه في مجال الصناعات البتروكيماوية، على أهمية البحث والتطوير وحماية البيئة، مع توجيه برامج معينة للأبحاث وسياسات ضريبية خاصة لتشجيع هذه الصناعات وتوسيع نطاقها. ومن ثم، يُحتمل أن يزداد الاستثمار في الصناعات البتروكيماوية في السوق الأوروبية الموحدة. وقد بدأت في الثمانينات عملية كبيرة لإعادة هيكلة الصناعات الكيماوية بما فيها الصناعات البتروكيماوية. ومن المفترض أن تكون قد اكتملت الآن معظم التحولات التجارية، وليس من المتوقع أن يكون لاستمرار عملية التكامل في أوروبا في التسعينات أي أثر إضافي كبير على هذه الصناعات.

٦٠- ويؤثر التشبُّع في الطاقة الإنتاجية على المستوى العالمي في مجال الصناعات البتروكيماوية على بلدان الإسكوا والبلدان النامية أكثر مما يؤثر على البلدان المتقدمة التي تستطيع أن تنتقل الى المنتجات التي تتمتع بمزيد من الحماية والمتطورة تكنولوجيا وذات القيمة المضافة العالية. أما بلدان الإسكوا والبلدان النامية فعليها أن تنافس في مجال المنتجات الأقل سعراً والكثيفة الموارد والتي

تستخدم تكنولوجيا تقليدية. وتتمتع بلدان منطقة الخليج بميزة نسبية فيما يتعلق بمجموعة محددة من البتروكيماويات التي تعتمد على كثافة المواد الخام، ولكنها تعاني من عيبٍ نسبي في التكاليف الرأسمالية. وبقدر ما يمكن لانخفاض تكاليف المواد الخام أن يخفف من ارتفاع التكاليف الرأسمالية، فمع انخفاض حجم التشبُّع في هذه الصناعات بسبب الانتعاش الإقتصادي العالمي، فإنه من المحتمل أن تنمو الصادرات البتروكيماوية من بلدان منطقة الإسكوا بوتيرة أسرع من وتيرة نمو صادرات البلدان النامية الأخرى نتيجة لميزة الانخفاض النسبي لتكاليف المواد الخام. ويُتوقع أن تصدر بعض بلدان الإسكوا الى الاتحاد الأوروبي منتجات بتروكيماوية ذات تكنولوجيا متدنية وتلوث بيئي، وأن تضطر الى توجيه المنتجات الأكثر تطورا الى سوق أخرى. ومع افتراض أن النمو الإقتصادي العام في الاتحاد الأوروبي سيقترب من نسبة ٥ في المائة، فإن تجارة البتروكيماويات بين الاتحاد الأوروبي والإسكوا يمكن أن تحقق نمواً بنسبة ٥ر٤ في المائة، حيث أن الطلب على البتروكيماويات يسير عادة جنباً إلى جنب مع النمو الإقتصادي العام.

٦١- وعلى الرغم من أن اختتام اتفاقات جولة أوروغواي من المتوقع أن يؤدي الى تحرير تجارة البتروكيماويات، فإن اندماج الصناعات البتروكيماوية لمنطقة الإسكوا في التجارة العالمية يقتضي دحض الحجج التي تدعي أن انخفاض سعر الطاقة والمواد الخام هما شكلان من أشكال الدعم. ولا بُدَّ من إجراء دراسات مقارنة متعمقة لمساندة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، والأطراف الأخرى المعنية، لتفادي تطبيق تدابير مكافحة الإغراق والتدابير الوقائية الأخرى للاتحاد الأوروبي المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية، على الصناعات البتروكيماوية لمنطقة الإسكوا. ولا بد من التأكيد هنا على أن شركات النفط الكبرى كانت تحرق الغاز الذي يُعتبر حاليا منخفض السعر. ولا يمكن تفسير استخدامه الآن بسعر ما على أنه شكل من أشكال الدعم، وإنما مجرد ميزة نسبية في الثروات الطبيعية.

جيم- الصناعات الغذائية

٦٢- صناعة الأغذية في الاتحاد الأوروبي صناعة كبيرة الحجم، في حين أن صادرات البلدان النامية في معظمها سلع أولية محدودة في مراحل تصنيعها والقيمة المضافة. وهي صناعات خاضعة لمراقبة وتنظيم الدولة إلى حد بعيد مع وجود هيكل من الرسوم الجمركية الذي يميز ضِد المنتجات التحويلية المستوردة من البلدان النامية وهذا يجعل من العسير على بلدان الإسكوا أن تصدر منتجاتها ذات القيمة المضافة المرتفعة الى الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، فإن الاتجاه المتسارع في الاتحاد الأوروبي نحو تركيز هذه الصناعات من خلال اندماج الشركات في مجالي الانتاج والتوزيع، والتكامل الرأسي والتفوق التكنولوجي. وقد أدت جميع هذه التحولات إلى خلق "حواجز دخول" جديدة أمام الشركات في منطقة الإسكوا والبلدان النامية الأخرى، بغض النظر عن الاتجاه المتزايد في السوق الأوروبية الموحدة نحو الأغذية الصحية والأغذية عالية الجودة والتنوع.

٦٣- ولما كان الطلب على الأغذية عديم المرونة نسبة للتغير في الدخل، فمن غير المتوقع أن يتجاوز معدل نمو التجارة، الناتج عن قيام السوق الأوروبية الموحدة، وعن ازدياد واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات الغذائية لمنطقة الإسكوا، نسبة ٢ر٤ في المائة. وقد يحدث تحول في التجارة نتيجة لتغيُّر المعايير الصحية والبيئية وتجانس ضريبة القيمة المضافة في السوق الموحدة.

رابعاً- أثر السوق الأوروبية الموحدة على النشاط المصرفي والتمويل في منطقة الإسكوا

٦٤- إن المنافسة المصرفية القوية في الأسواق المالية الدولية، والأنشطة الخارجة عن الميزانية والتي لا يمكن التحكّم فيها، وتشعّب أزمة الديون العالمية، جعلت السلطات النقدية في كبرى البلدان المتقدمة تنتهي الى أن القيمة الحقيقية لأصول البنوك قد تكون أقل من قيمتها الإسمية. وبهدف الحد مما قد ينجم عن هذا الوضع من أخطار وقضايا، فقد وضعت لجنة ممارسات تنظيم النشاط المصرفي والإشراف عليه (لجنة بازل)، في أواخر الثمانينات إجراءات للإشراف على البنوك، ومعايير لرأسمالها بهدف حماية المودعين. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي هذه الإجراءات والمعايير من خلال تنفيذ التعليمات الأوروبية الموحدة (الخاصة بالمصارف والمعاملات المالية) لعام ١٩٨٧ الذي ينص على تأسيس السوق الأوروبية الموحدة، وصياغة مختلف التوجيهات التي يحدد العديد منها المبادىء التوجيهية لتشغيل البنوك الأجنبية في السوق الأوروبية الموحدة وتأسيسها.

٦٥- وكان أبرز هذه التوجيهات، التوجيه المصرفي الثاني الذي يتضمن تحرير النشاط المصرفي عبر الحدود وعلى أساس مبدأ المعاملة بالمثل. وهذا يعني أن البنك القائم في بلد من بلدان السوق الأوروبية الموحدة يستطيع أن يقدم الخدمات المالية في جميع بلدان السوق الأوروبية الموحدة دونما حاجة الى فتح فروع له في أي بلد آخر، ولا يخضع إلا لإشراف سلطات البلد الذي تأسس فيه. أما مبدأ المعاملة بالمثل فيعني أنه لا يمكن الترخيص لبنوك غير بنوك الاتحاد الأوروبي بالعمل في السوق الأوروبية الموحدة إلا بعد أن تتأكد لجنة الاتحاد الأوروبي من أن جميع بنوك الاتحاد الأوروبي تتمتع بذات الحقوق في موطن البنك المعني (أي المعاملة بالمثل). وبالتالي، فإن البنوك التي منشأها بلدان الإسكوا التي لا تطبّق مبدأ المعاملة بالمثل على جميع بنوك الاتحاد الأوروبي قد تُحرم من دخول السوق الأوروبية الموحدة. وتمس توجيهات السوق الأوروبية الموحدة وجود البنوك التابعة لدول الإسكوا في بلدان الاتحاد الأوروبي والعمليات التي تقوم بها. وستضطر البنوك التي لها فروع في السوق الأوروبية الموحدة إلى تحويل هذه الفروع الى شركات تابعة، أي أن تعطيها مركزا ماليا وقانونيا مستقلا عن البنك الأصلي ومختلفا عنه لكي تصبح من البنوك المحلية في السوق الأوروبية الموحدة وتتمتع بذات الحقوق والالتزامات التي يتمتع بها أي بنك أوروبي.

٦٦- وأصبحت السوق الأوروبية الموحدة سوقاً تنافسية جدا بالنسبة لبنوك الإسكوا، خاصة مع تنفيذ التوجيه المصرفي الثاني، وزيادة المنافسة والحمائية في السوق الأوروبية الموحدة بالاضافة إلى الحواجز المتزايدة أمام دخولها (مبدأ المعاملة بالمثل). وازدادت صعوبة التطور العضوي لهذه البنوك بسبب إنشاء شركات تابعة وتعثرت إمكانية شراء بنوك أخرى نتيجة تزايد القيود التنظيمية. وعلاوة على ذلك، يتعين على بنوك الإسكوا اعتماد المزيد من الشفافية في نشر نتائجها المالية من أجل التقيد بمعايير المحاسبة المعترف بها دولياً. وفي ظل هذه القواعد والأنظمة، لا يُتوقع أن تتمكن كل بنوك الإسكوا من البقاء في السوق الأوروبية الموحدة.

٦٧- وستظل البنوك التابعة لدول الإسكوا، في بلدانها الأصلية وكذلك في الأسواق الدولية، تواجه عدداً من التحديات من بينها ما يلي:

(أ) الحصول على موارد عالية الجودة لاسيما الموارد البشرية؛
(ب) العمل في بيئة متزايدة التعقّد؛

(ج) تقييم المخاطر التجارية الجديدة (بما فيها مخاطر السوق والائتمان) مع تغيُّر خليط المنتجات، وازدياد التنافس.

٦٨- والتحدي الآخر هو اعتماد السوق الأوروبية الموحدة على التصنيف الذي خرج به إتفاق بازل والذي قسَّم البلدان الى مجموعتين: مجموعة البلدان "الخالية من مخاطر الائتمان" (أي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، بالإضافة الى سويسرا والمملكة العربية السعودية) وبلدان "مخاطر الائتمان" (أي سائر البلدان بما فيها بلدان الإسكوا). ويُتوقع أن يؤدي هذا التصنيف الى زيادة كلفة العمليات التي تتم من خلال بنوك الإسكوا ومؤسساتها المالية وبالتالي التقليل من قدرتها التنافسية.

٦٩- ومن الأمور التي قد لا تكون في صالح البنوك في منطقة الإسكوا لمواجهة المنافسة الحادة من جانب السوق الأوروبية الموحدة، صِغَر حجم هذه البنوك، وقلة خبرتها في الشؤون المالية الدولية إذا قورنت بمعظم البنوك الأوروبية.

٧٠- وعلاوة على ذلك، تُعتبر شروط بنك التسويات الدولية بشأن معايير رأس المال التي أُدمجت في بعض توجيهات السوق الأوروبية الموحدة، شروطاً مكلفة وبالتالي لا تساعد أي تواجد مربح لبنوك بلدان الإسكوا في السوق الأوروبية الموحدة. وأدت الشروط الجديدة المتعلقة بمستويات كفاية رأس المال إلى زيادة كبيرة في الأعباء المالية للمساهمين في بعض البنوك الأجنبية (بما فيها بنوك منطقة الإسكوا) الموجودة في الاتحاد الأوروبي.

٧١- وفي نهاية المطاف فإن لكل بنكٍ من بنوك الإسكوا خصائصه، ودرجة إقباله على المخاطر، وأهدافه التي تؤثر عليه بصورة مختلفة عن غيره وتحدد مسار عمله. ويعتمد هذا كله على نوع البنك، وتنوع أعماله ونطاقها وموقعه الجغرافي، والأهم من ذلك، على الرؤية التي يحددها لنفسه.

٧٢- عند تقييم أثر السوق الأوروبية الموحدة، فإن المتوقع من البنوك والمؤسسات المالية لمنطقة الإسكوا أن تبحث فيما إذا كانت الفرص التي تقدمها السوق الأوروبية الموحدة، وما تنطوي عليه هذه الفرص من مخاطر وأرباح، كافية لتحقيق أهدافها من حيث النمو والعائدات. وقد يتوصل بنكان متماثلان ظاهرياً الى أجوبة متناقضة لنفس السؤال. فقد يريد أحدهما التوسُّع في السوق الأوروبية الموحدة لتحقيق أهدافه لأنه يرى أن وجوده في بلد مقره في غير صالحه من الناحية التنافسية (مثال ذلك، الوحدات المصرفية الخارجية في البحرين)، وأن المخاطر مقبولة بالنسبة للعائدات التي قد يجنيها من التوسُّع في السوق الأوروبية الموحدة، بينما يرى البنك الآخر أن العائدات التي سيجنيها من وراء التوسع في السوق الأوروبية الموحدة لا تستحق الأخذ بمخاطر هذا التوسع أو أنه يصعب تقييم هذه المخاطر. وقد يفضل هذا البنك العمل على النطاق المحلي أو الإقليمي بسبب سهولة تقييم المخاطر. وقد ترى بنوك أخرى أن التركيز على المجال الوطني يكفي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

٧٣- لما كان الانضمام الى إتفاق منظمة التجارة العالمية/الجات-٩٤ بشأن تجارة الخدمات هو عمل طوعي تحدد فيه الحكومات قطاعات الخدمات التي ترغب في ادراجها في الإتفاق، فإنه يتعين على الحكومات في منطقة الإسكوا أن تدرس كلفة وعائد تطبيق مبدأ "المعاملة بالمثل"، عندما تقرر ما إذا كانت ستفتح أسواقها المالية المحلية أم لا. ويبين الجدول ٦ التالي، الفارق النسبي الكبير بين أكبر عشرة بنوك من الإسكوا تعمل في الاتحاد الأوروبي وبين البنوك الأوروبية. فالبنوك الأوروبية التي

تعادل أصولها مستوى أصول أكبر عشرة بنوك لبلدان الإسكوا في الاتحاد الأوروبي يأتي ترتيبها من ١١٨ الى ٢٠٠ في أوروبا، هذا بغض النظر عن البنوك الأمريكية واليابانية العملاقة التي تتمتع بالفعل بمركز البنوك القائمة داخل الاتحاد الأوروبي.

الجدول ٦- الأهمية النسبية لبنوك بلدان منطقة الإسكوا العاملة في الاتحاد الأوروبي

المرتبة	اسم البنك	الأصول (ببلايين الدولارات) (في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣) (المقر الرئيسي)	الأنشطة الرئيسية
	البنوك العشرة الأولى لبلدان الإسكوا في الاتحاد الأوروبي[١]		
١	المؤسسة العربية المصرفية (البحرين)	١٨ر٤	ع.م.د
٢	البنك الأهلي التجاري (السعودية)	١٧ر٨	ش.ع
٣	البنك العربي (الأردن)	١٤ر٤	ع.م.د
٤	بنك الرياض (السعودية)	١٤ر٠	ع.م.د+م.ت
٥	البنك الأهلي المصري (مصر)	١٣ر١	ع.م.د
٦	بنك مصر (مصر)	١١ر٨	م.ت
٧	بنك الكويت الوطني (الكويت)	١١ر٠	ع.م.د
٨	البنك السعودي الأمريكي (السعودية)	١٠ر٥	ع.م.د+م.ت
٩	البنك العربي الوطني (السعودية)	٨ر٧	ع.م.د+م.ت
١٠	شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (السعودية)	٧ر٦	م.ت
	البنوك الأوروبية العشرة الأولى[٢]		
١	كريدي ليونيه (فرنسا)	٣٣٨ر٨	
٢	دويتش بنك (ألمانيا)	٣٢٢ر٤	
٣	مؤسسة HSBC القابضة (المملكة المتحدة)	٣٠٥ر٢	
٤	كريدي الزراعي (فرنسا)	٢٨٢ر٩	
٥	سوسيتيه جينيرل (فرنسا)	٢٦٠ر٢	
٦	بنك ABN-AMRO (هولندا)	٢٥٣ر٠	
٧	بنك ناسيونال دي باري (فرنسا)	٢٥٠ر٤	

الجدول ٦- (تابع)

المرتبة	اسم البنك	الأصول (ببلايين الدولارات) (في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣) (المقر الرئيسي)	الأنشطة الرئيسية
٨	بنك باركليز (المملكة المتحدة)	٢٤٥ر٩	
٩	مؤسسة كريدي سويس القابضة (سويسرا)	٢٣٤ر٢	
١٠	شركة بارِيباس المالية (فرنسا)	٢٢٩ر٩	
	<u>البنوك العشرة الأولى في الاتحاد الأوروبي</u>		
	<u>المعادلة من حيث الحجم للبنوك العربية العاملة في بلدان الاتحاد الأوروبي</u>		
١	البنك الحكومي وصندوق الادخار التابعان للدولة (لوكسمبرغ)	١٨ر٣	
٢	بنك Fur Arbeit & Wirtschaft (النمسا)	١٨ر١	
٣	بنك LG (المانيا)	١٧ر٤	
٤	بنك كريدي الصناعي (بلجيكا)	١٦ر٤	
٥	بنك Raiffeisen Zentralbank Osterreich (النمسا)	١٦ر٣	
٦	البنك البلغاري للتجارة الخارجية (بلغاريا)	١٦ر٢	
٧	بنك Mediobanca (ايطاليا)	١٦ر١	
٨	بنك Die Erste Osterreichische (النمسا)	١٥ر٨	
٩	بنك Kredietbank Luxembourgeoise (لوكسمبرغ)	١٥ر٨	
١٠	بنك Christiania Bank og Kreditkasse (النرويج)	١٥ر٤	

المصدر: (١) **The Banker** Magazine, November and December 1994؛ و(٢) **The Banker** Magazine, September 1994.

ملاحظات:

ش.ع.: تشجيع الأعمال التجارية، بما في ذلك جمع وتحليل البيانات والعلاقات العامة.

ع.م.د.: الأعمال المصرفية الدولية، بما في ذلك العمليات المصرفية بالجملة وتمويل الشركات والتداول بالعملات الأجنبية والخدمات الاستشارية المالية وغيرها.

م.ت.: تمويل التجارة.

خامساً- السوق الأوروبية الموحدة وآثارها في مجال العلم والتكنولوجيا في بلدان الإسكوا

ألف- العلم والتكنولوجيا والسوق الأوروبية الموحَّدة: التحديات والفرص

٧٤- أحدث قيام السوق الأوروبية الموحَّدة تطورات جذرية في مجال العلم والتكنولوجيا في أوروبا، على المستويين الوطني والجماعي. ولقد أبرزت الاصلاحات الدستورية لعام ١٩٨٧ بشكل خاص، الاهتمام بمدى مساهمة العلم والتكنولوجيا في تدعيم القدرة التنافسية للاقتصادات الأوروبية ورفاه المجتمعات الأوروبية، وكذلك في إحراز التنمية الاجتماعية والاقتصادية عامةً في المناطق المجاورة.

٧٥- وبرامج العلم والتكنولوجيا في السوق الأوروبية الموحَّدة تنطوي على تحديات وعلى فرص لتطوير قدرات العلم والتكنولوجيا في بلدان الإسكوا وذلك في إطار الظروف الحالية التي تتسم بشدة التنافس الدولي القائم على التكنولوجيا. ومواجهة تحديات النظام الاقتصادي الأوروبي القائم على استثمار تطورات العلم والتكنولوجيا، والتي يضاعف من أثرها، اتفاق "الجات-٩٤" الجديد، ستقتضي ادخال تحسينات كبيرة على القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات التي تقدمها بلدان الإسكوا. وهذا يحتاج بدوره الى مدخلات علمية وتكنولوجية هامة في اقتصاداتها. والاتحاد الأوروبي يواجه، مثلما يواجه البعض من بلدان الإسكوا على الأقل، مشاكل مشتركة، وهي مشاكل لا يمكن تجاوزها إلا بالتعاون الفعّال في مجال العلم والتكنولوجيا. ولاشك أن تطوير هذا التعاون والاستفادة سيجعلان السوق الأوروبية الموحدة قادرة على توفير فرص ثمينة بالنسبة لبلدان الإسكوا.

باء- العلم والتكنولوجيا في أوروبا

٧٦- يقوم الاتحاد الأوروبي بتنفيذ مجموعة كبيرة نسبيا من برامج تطوير العلم والتكنولوجيا التي تهدف الى تنفيذ أو تطوير ما يلي:

(أ) سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بحوض البحر الأبيض المتوسط؛

(ب) برامج الاتحاد الأوروبي الخاصة بالتعاون الدولي في مجال العلم والتكنولوجيا؛

(ج) التعاون الاقتصادي المكرس لتحسين فرص العمالة في أوروبا والبلدان المجاورة بما في ذلك بعض أعضاء الإسكوا.

٧٧- ومع ذلك فإن الجهود المبذولة لتنسيق سياسات العلم والتكنولوجيا في أوروبا لم تلق النجاح الذي لقيته الجهود الموجهة نحو التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا. ومن أهم البرامج التي وضعت بغرض تطوير التعاون في الاتحاد الأوروبي: برنامج الوكالة الأوروبية لتنسيق البحوث (يوريكا) الذي بدأ بجهود ألمانية فرنسية مشتركة في عام ١٩٨٥؛ وكذلك البرامج الإطارية.

٧٨- وبرنامج يوريكا، بشكل خاص، يركز على التعاون عبر الحدود في مجال البحث والتطوير وتطوير التكنولوجيا في المرحلة التمهيدية للمنافسة. أما البرامج الاطارية فقد صممت لتغطي مجموعة متنوعة من المواضيع التي تشمل ضمن ما تشمله: الالكترونيات الصغرية، وتجهيز المعلومات، ونظم الاتصالات

وبرامجياتها، والأجهزة المرتبطة بها المتطورة المستخدمة في العمل وفي المنزل، واستخدام الحاسبات الالكترونية في الصناعات التحويلية والأعمال الهندسية، والبحوث الأساسية، وتكنولوجيات الصناعة والمواد. والبرنامج الاطاري الرابع، الذي يغطي الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨، يتعلق بتطوير البحث والتكنولوجيا في مجالات عديدة لها أهمية بالغة بالنسبة لأعضاء الإسكوا. كما أنه يتضمن أنشطة تركز على ما يلي: البيئة والمناخ، والتكنولوجيا الحيوية، والطب الحيوي والصحة، والأمان في مجال الانشطار النووي، والنقل، والبحوث الاجتماعية الاقتصادية التي ترمي إلى تحقيق أهداف محددة، كتدريب الباحثين ونشر نتائج البحوث واستخدامها على النحو الأمثل، والزراعة ومصايد الأسماك، والعلوم البحرية، والطاقة غير النووية، وتكنولوجيات المعلومات، والقياسات والاختبار، ومستحدثات الاتصالات الحاسوبية، بالإضافة الى التعاون مع البلدان النامية والمنظمات الدولية. ومن مجالات الأنشطة التي يشملها البرنامج الاطاري الرابع إجراء بحوث اجتماعية اقتصادية لتحقيق أهداف بعينها ونشر نتائج البحث والتطوير على الشركات والاستفادة من نتائج البحوث.

٧٩- والبرنامج الاستراتيجي الأوروبي للبحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك برنامج الأمان في النقل الجوي وبرنامج المواد المتطورة الأوروبي، وهي برامج يضطلع بها الاتحاد الأوروبي، تتضمن جميعها أنشطة للبحث والتطوير لها صلة مباشرة ببلدان الإسكوا فيما يتعلق، مثلاً، بتكنولوجيات الطاقة التي تتسم بالنظافة والكفاءة وباحتراق الهيدروكربونات وكذلك باستخدام أنواع جديدة من الوقود لتسيير وسائل النقل.

٨٠- ويضطلع الاتحاد بمبادرات أخرى من أجل تعزيز التعاون مع بلدان أخرى في مجال العلم والتكنولوجيا، وهي مبادرات تشمل ما يلي:

(أ) الخطة الدولية للتعاون العلمي؛
(ب) برامج تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛
(ج) مبادرة "ابن سينا"؛
(د) شبكة "ميدكامبوس".

جيم- السوق الأوروبية الموحَّدة والعلم والتكنولوجيا في بلدان الإسكوا

٨١- إن العمل على الاستفادة من وظيفة البحث والتطوير في تلبية حاجات المجتمع وحل المشاكل البيئية واكتساب مزايا تنافسية في السوق العالمية، هو سمة من السمات التي تميِّز سياسات الاتحاد الأوروبي. فالتعاون مع الشبكات القائمة لمؤسسات البحث والتطوير الأوروبية يمكن أن يوفِّر لبلدان الإسكوا فرصاً لتطوير مؤسسات العلم والتكنولوجيا الموجودة لديها وإنشاء شبكات وطنية وإقليمية مماثلة. وبالإضافة الى الفرص التي توفِّرها البرامج الأوروبية الجماعية في مجال العلم والتكنولوجيا وشبكات البحث والتطوير، توجد أيضا فرص هامة للتعاون الثنائي في المجال نفسه مع البرامج الوطنية التي لا تزال تمثل أكثر من ٨٥ في المائة من أنشطة العلم والتكنولوجيا في أوروبا، رغم التكامل الفعلي للأنشطة المحلية والوطنية في مجال العلم والتكنولوجيا. فحتى الآن مازالت مشاركة بلدان الإسكوا في برامج التعاون التي ينفذها الاتحاد الأوروبي في مجال العلم والتكنولوجيا مازالت متواضعة.

٨٢- وهناك عقبات تواجه الاستفادة من الفرص التي يتيحها وضع برامج فعالة للتعاون بين مؤسسات العلم والتكنولوجيا الأوروبية، من جهة، وبين الجهات المناظرة لها في دول الإسكوا، من جهة أخرى، من بينها ما يلي:

(أ) افتقار العلم والتكنولوجيا إلى سياسات واستراتيجيات واضحة المعالم وموجهَّة نحو معالجة المشاكل الاجتماعية الاقتصادية؛

(ب) نقص الكفاءة في إدارة أنشطة البحث والتطوير وشبكاته، وضعف الآليات التي تربط بين نتائج أنشطة البحث والتطوير وأولويات التنمية؛

(ج) انخفاض مستوى الأولوية، وبالتالي مستوى الموارد المخصصة، لأنشطة العلم والتكنولوجيا عموما؛

(د) ضعف ترتيبات البنية الأساسية اللازمة لدعم الأنشطة والروابط الديناميكية للعلم والتكنولوجيا.

٨٣- ولذلك، فما لم تتخذ بلدان الإسكوا كافة التدابير اللازمة لتحسين قدراتها في مجال العلم والتكنولوجيا، وربط نظم العلم والتكنولوجيا الموجودة لديها بجهود التنمية الاجتماعية الاقتصادية، فإن أثر السوق الأوروبية الموحَّدة على اقتصادات المنطقة، وكذلك على العلم والتكنولوجيا في المنطقة، سيكون سلبياً الى حد بعيد.

٨٤- أما من جانب الاتحاد الأوروبي، فإن العقبات التي تحول دون تكثيف التعاون تشمل عوامل سياسية، وعوامل اقتصادية. لكن أيضا لا بد من التسليم بأن الافتقار الى المعلومات المتصلة بمؤسسات العلم والتكنولوجيا بمنطقة الإسكوا وإلى التنسيق معها، يعتبر من بين العوامل التي تعرقل تحقيق المزيد من التعاون. ومع ذلك فهناك فرص كبيرة للتغلب على كثير من أشكال هذا القصور والضعف. ولن تتسنى الاستفادة من تلك الفرص إلا بمساعدة من قاعدة الموارد البشرية الكبيرة التي تمتلكها بلدان الإسكوا والتي تشمل، في الواقع، نسبة لا بأس بها من المتخصصين المدربين في مؤسسات الاتحاد الأوروبي. ولذلك يجب تطبيق سياسات على المستوى الجماعي الإقليمي تعزز قاعدة الموارد البشرية في مجال العلم والتكنولوجيا، وتنهض بدورها. ومطلوب أيضا زيادة الاستثمارات سواء لتطوير أو بناء مرافق أساسية قابلة للاستمرار في مجال العلم والتكنولوجيا يكون الهدف المباشر منها هو تحديث قطاعي الإنتاج والخدمات في منطقة الإسكوا. ولا بد من التركيز في حالات كثيرة على اكتساب قدرات في مجالي التصميم والهندسة بدلاً من الاكتفاء بتحقيق الكفاءة في مجال البحث فقط. ولا شك أن أي تحليل مفصل لمشاريع الاتحاد الأوروبي، والمشاركة في هذه المشاريع التي تسعى الى تشجيع الأخذ بالعلم والتكنولوجيا في قطاعي الإنتاج والخدمات، وتركز على الجودة والمعايير، ينطويان على أثر حافز في تطوير هذه القدرات. كما أن توسيع التجارة بين الجانبين، والتعاقد من الباطن مع شركات تابعة لبلدان الإسكوا في مجال الإنتاج الصناعي، لهما دور حاسم في بناء القدرات الانتاجية والخدمية لمنطقة الإسكوا على أسس من العلم والتكنولوجيا. ومن المؤكد أن المؤسسات والشركات الصناعية شبه الحكومية الكبرى لها دور هام في هذا الصدد.

دال- نقل التكنولوجيا في مجال الزراعة في منطقة الإسكوا

٨٥- يسود الآن، حتى في أوساط الاتحاد الأوروبي، الاعتقاد بأن التسهيلات التجارية والمالية المحدودة جدا التي قدمت منذ السبعينات إلى بلدان "الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، ومن بينها بلدان الإسكوا، لم تكن كافية لتحقيق نجاح حقيقي في العمليات الانمائية لتلك البلدان. ويُقال إن الطريقة الوحيدة لتقليل وإزالة الاختلالات الموجودة بين بلدان "الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، وبين الاتحاد الأوروبي، هي في التصدي للأسباب الهيكلية لفجوة التنمية بين المنطقتين. والسبيل الوحيد لذلك هو نقل قدر كبير من الاستثمارات والتكنولوجيا وقدرات البحث والابتكار من الاتحاد الأوروبي الى تلك البلدان.

٨٦- والسوق الأوروبية الموحَّدة، شأنها شأن اتفاق "الجات-٩٤"، لا تفكر في أية برامج أو تدابير لنقل التكنولوجيا الى البلدان النامية. غير أن المواءمة بين معايير الجودة والمعايير التقنية عموما، من ناحية، ومعايير حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات التي تتوخاها السوق الأوروبية الموحدة لتسهيل حركة السلع، التي ينتجها أو يستوردها أحد بلدان الاتحاد الأوروبي، في سائر بلدان السوق وتسهيل استخدامها دون عوائق، من ناحية أخرى، سيدفع بلداناً أخرى إلى تطبيق معايير مشابهة. وهذه المتطلبات ستدفع بلدان الإسكوا إلى اكتساب القدرات التكنولوجية اللازمة. لذلك يجب إنشاء المؤسسات الحكومية المناسبة لمعالجة مسائل السياسة العامة والبحوث التطبيقية، ويفضل أن يتم ذلك بالتعاون مع بلدان أخرى في المنطقة.

٨٧- ومما يُذكر أن اتفاقات منظمة التجارة العالمية/"الجات-٩٤" تستهدف رفع المعايير الدولية الى مستويات مقبولة، والتعامل بشفافية في استخدام هذه المعايير من خلال اللجوء الى الطرق العلمية وتقديم المساعدة الى البلدان النامية لرفع مستوى معاييرها. وهذه التطورات تنطوي على تحديات مثلما تنطوي على فرص بالنسبة لبلدان الإسكوا فيما يتعلق بمسألة نقل التكنولوجيا التي تعتبر مسألة حاسمة.

هاء- العلم والتكنولوجيا والصناعة في منطقة الإسكوا

٨٨- نظراً لاختلاف المرونة في الطلب والعرض والأسعار، حسبما تكون المنتجات مصنعة بتكنولوجيا متقدمة أو تكنولوجيا أقل تقدما، فإنه من المرجح أن الاتحاد الأوروبي سيسعى لأن يوفر لصناعاته المدرة لدخل مرتفع والقائمة على التكنولوجيا المتقدمة حماية استراتيجية ضد صناعات منطقة الإسكوا. ولكن لا يُتوقع أن يحمي بنفس القوة صناعاته القائمة على التكنولوجيا القليلة التقدم أو المتوسطة التقدم. ومن المحتمل كذلك أن يحمي الاتحاد الأوروبي صناعاته التحويلية الأقل إضراراً بالبيئة وأن يحرر استيراد السلع التي يسبب انتاجها في مناطق أخرى ضرراً أكبر بالبيئة.

٨٩- وستظل المنتجات النفطية والبتروكيماوية هي الغالبة في هيكل السلع الأساسية لصادرات المنطقة الى الاتحاد الأوروبي. وستظل الحاجة الى تطوير القدرة على تصدير منتجات أخرى، لاسيما السلع المصنعة، واضح أيضا. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن الإسكوا ستواجه صعوبات في زيادة صادراتها من المنتجات التكنولوجية والسلع المصنعة التي تحتاج إلى مستويات عالية سواء من حيث التجهيز النهائي أو المتطلبات التكنولوجية.

سادساً- التوصيات

٩٠- يجب أن يهتم واضعو السياسات في منطقة الإسكوا، اهتماما جدياً بقيام السوق الأوروبية الموحّدة، وباتفاق "الجات-٩٤"، لما لهما من أثر حاسم في الأجل الطويل على إمكانات التنمية في مجالات الزراعة والصناعة والتكنولوجيا. وستواجه بلدان الإسكوا عدداً من المشاكل الخطيرة الناجمة عن هذه التطورات الجديدة. وهي تحتاج إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة هذا التحدي وخاصّة فيما يتعلق بمعايير الجودة العالية للصادرات الموجهّة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي. كما تحتاج إلى إعادة النظر في شتى السياسات والخطط الزراعية والصناعية لمواجهة التغيرات والتحديات الناتجة عن التطورات العالمية.

٩١- ومجموعة التوصيات التالية تؤكد على ضرورة اتّخاذ اجراءات محددة في مجالات مثل التجارة الخارجية، والزراعة، والصناعة، والأعمال المصرفية والمالية، والعلم والتكنولوجيا. وهي كلها اجراءات ملحة بسبب الجدول الزمني الذي تحدده مبادئ منظمة التجارة العالمية/اتّفاق "الجات-٩٤" وبسبب تأثيرها على ترتيبات السوق الأوروبية الموحّدة:

ألف- التجارة الخارجية

(١) **لا مفر من توسيع السوق العربية المشتركة (لتشمل جميع البلدان العربية)** في إطار سياسة الاتحاد الأوروبي الجديدة الخاصّة بالبحر الأبيض المتوسّط والتي تهدف إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة في حوض البحر الأبيض المتوسط. وسيفرض ذلك إلغاء كل أنواع القيود التجارية فيما بين البلدان العربية كخطوة أولى نحو تحقيق التكامل مع سائر بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. ولذا **فإن صانعي القرارات في منطقة الإسكوا وسائر البلدان العربية، مطالبون بقوة، باستئناف جهودهم من أجل تحقيق التكامل في المجالين التجاري والاقتصادي في أقرب وقت. كذلك فإن تكوين تكتّل تجاري عربي سيسهّل اندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي ويعزز قدرتها التفاوضية مع الاتّحاد الأوروبي وغيره من التكتلات التجارية.**

(٢) **على بلدان الإسكوا أن تسرع بتنفيذ برامج التكييف الهيكلي التي وضعتها في إطار السوق العربية المشتركة. وللاستفادة من التجارة مع الاتحاد الأوروبي، ينبغي أن تقوم هذه البلدان بتخطيط الإنتاج على أساس ميزات ديناميكية مقارنة وهيكل جديد للأسعار وقواعد جديدة للتجارة.**

(٣) من المتوقع أن تطغى نتائج مفاوضات جولة أوروغواي، وتأثيراتها الواسعة على التجارة العالمية على أية ترتيبات تجارية قائمة بين الاتحاد الأوروبي وبين بلدان الإسكوا؛ وبالتالي لن تكون هناك ضرورة في المستقبل لأيّة ترتيبات تجارية إلا إذا كانت توفر للإسكوا شروطاً تجارية أفضل في إطار مبادئ منظمة التجارة العالمية لاتفاق "الجات-٩٤". ولذلك فإنه **ينبغي مواصلة الجهود لتحسين طبيعة العلاقات التجارية مع الاتّحاد الأوروبي للاستفادة من التسهيلات المسموح بها في ظل المبادئ التجارية الدولية الجديدة بالنسبة للتجمعات الإقليمية وبعض الترتيبات التجارية.**

(٤) تهدف السياسة الجديدة للاتحاد الأوروبي المتصلة بحوض البحر الأبيض المتوسط، إلى التفاوض على عقد اتفاقات لإنشاء منطقة تجارية حرة، واتفاقات تتضمن المعاملة بالمثل مع بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط وتحل محل ترتيبات التعاون الحالية التي تكاد تكون خالية من مبدأ المعاملة

بالمثل. على أن تتيح الترتيبات الجديدة للمنتجات الزراعية والصناعية للبلدان المعنية فرصا أفضل للوصول الى الأسواق وتتيح إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الأوروبية. وللاستفادة إلى أقصى حد من السياسة الجديدة، **فإن البلدان المعنية الأعضاء في الإسكوا مطالبة بالتفاوض مع الاتحاد الأوروبي بشأن الترتيبات الجديدة بصفة جماعية وليس بصفة فردية أو بأن تتفق، على الأقل، على موقف موحّد لتعزيز قدرتها التفاوضية.**

(٥) **ينبغي على البلدان الرئيسية المصدّرة للنفط في منطقة الإسكوا، وغيرها من البلدان الأعضاء في الأوبك، أن تعمل بشكل جماعي لمنع خضوع النفط الخام لمبادئ منظمة التجارة العالمية لاتفاق "الجات-٩٤"**، لا لأن النفط يمثل مورداً غير متجدد وقابلاً للنفاد فحسب، بل كذلك لأن مبيعات النفط الخام، من حيث حساب الدخل القومي، أقرب الى الاستثمار السالب في رصيد الأصول المادية، منها الى توليد قيمة مضافة كل سنة.

(٦) **ينبغي أن يعزّز كبار مصدري المواد البتروكيماوية مفاوضاتهم مع منظمة التجارة العالمية/اتّفاق "الجات-٩٤" لإقناع الأطراف الأخرى بأن انخفاض تكلفة موادهم البتروكيماوية ناتج عن ميزتهم المقارنة، من حيث الموارد الطبيعية، وليس عن الدعم.** وعلى أية حال فإن شركات النفط عبر الوطنية التابعة للبلدان الصناعية الكبرى السبعة كانت تحرق الغاز المرافق للنفط.

باء- الزراعـــة

(٧) تختلف هوامش الربح التي تحققها المنتجات الزراعية باختلاف فترات الإنتاج ونظم الاستيراد ومستويات المنافسة التي تواجهها مختلف أنواع الفواكه والخضر ستخضع "لأسعار دخول" مختلفة في فترات محددة على مدار السنة. ويجب الحرص على تفادي ظاهرة كانت تتكرر في الماضي عندما كانت صادرات البلد الواحد تتنافس فيما بينها. ولذا **فإنه من الضروري أن تتعاون بلدان الإسكوا المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي (ككتلة تجارية واحدة) تعاوناً وثيقاً فيما بينها في مجالي الإنتاج والتسويق الزراعيين. وينبغي أن يكون الترتيب المستهدف الأكثر تطورا هو إقامة سلسلة متكاملة للإنتاج والتسويق الزراعيين بالتعاون مع الموردين أو المحلات التجارية الكبرى من خلال مشاريع مشتركة أو غيرها.**

(٨) بصفة عامة، تحقق **المنتجات التي تسوق في غير مواسم انتاجها في السوق الأوروبية،** وصادراتها، أسعاراً أعلى، كما أنها تواجه قيوداً أقل. ويمكن لبلدان الإسكوا أن تكتسب ميزة نسبية لأن إنتاج الفواكه والخضر يظهر فيها قبل أن يظهر في دول الاتحاد الأوروبي. ولذلك **يجب إجراء تجارب خاصة لانتاج محاصيل مبكّرة من الفواكه والخضر.**

(٩) مع ذلك، يجب التركيز على تحسين واعتماد معايير للجودة، ومعايير فنية، تكون مشابهة للمعايير المعتمدة في الاتحاد الأوروبي متّفقة مع معايير اتّفاق "الجات-٩٤" بالنسبة لتدابير مراقبة الاجراءات الخاصة بصحة الانسان والصحة النباتية وعلى شروط "الاتفاق بشأن الحواجز الفنية على التجارة". ولا شك أن تحسين الجودة ومستوى المواصفات الفنية مهمّة شاقة للغاية ولكن لا بد من القيام بها. إذ أنها شرط للخروج من الحلقة المفرغة لحالة التخلف. **ويمكن لبلدان الإسكوا أن تبدأ بإنشاء دوائر لمراقبة المنتجات المعدّة للتصدير وتقديم خدمات الإرشاد الزراعي للمساعدة في مرحلة الانتاج مع تزويد تلك الدوائر بمختبرات لإجراء الفحوص المخبرية والتحاليل.**

(١٠) ويمكن اكتساب المزيد من المعرفة من خلال السوق. وينبغي أن يكون الهدف هو إيجاد زراعة حديثة وصناعة غذائية متقدمة في بلدان الإسكوا التي يمكن ربطها بالاتحاد الأوروبي. **وهكذا فإنه يمكن للشركات التي تعتمد في عملها مستويات ومواصفات تضاهي المستويات والمعايير الأوروبية أن تعمل كوسيلة لنقل التكنولوجيا ورأس المال.**

(١١) **من الضروري جدا تعزيز التعاون في مجال الزراعة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.** وبالنظر إلى قيام السوق الأوروبية الموحّدة واعتماد اتفاق "الجات-٩٤" وتدابير التكيف الهيكلي فإن بعض العقبات السابقة التي كانت تعترض هذا التعاون فقدت قوّتها ويمكن معالجتها وإزالتها بسهولة. ومن أمثلة تلك العقبات: عدم اتساق السياسات الزراعية (التسعير والدعم والقروض وأسعار الصرف)، والاختلاف في أهداف الخطط الزراعية الوطنية، والافتقار للتعاون في مجال البحث وفي اعتماد معايير موحّدة لمكافحة أمراض النباتات والحيوانات وكذلك في مجال التسويق.

(١٢) لا ينبغي أن يؤدي تزايد توجه الدول نحو اتباع نهج عالمي في السياسات الزراعية، **إلى قصر التعاون على وضع ترتيبات فيما بين الحكومات بل ينبغي أن يساهم القطاع الخاص في هذه الترتيبات التي يجب أن تكون موجّهة نحو تسهيل، وتشجيع العمل عبر الحدود في منطقة اقتصادية حرة.**

جيم- الصناعـــة

(١٣) إنّ الاعتماد على أوروبا كمنفذ للصادرات وكمصدر لإمدادات السلع الرأسمالية زاد من ضعف اقتصادات بلدان الإسكوا ومن تأثرها بالتغيرات التي تحدث في الاتحاد الأوروبي وبالقيود التي تفرض فيه. ومن المؤكد أن **تنوع النمط التجاري لمنطقة ما، وتميّز منتجاتها المصدرة الى الاتحاد الأوروبي، لهما ميزات استراتيجية هامّة.** كما أن زيادة عدد الشركاء التجاريين من خارج الاتّحاد الأوروبي يمكن أن تؤدي إلى زيادة القدرة التفاوضية، وكذلك زيادة مرونة منحنى العرض لبلد ما بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك فإنّ زيادة التميّز في منتجات التصدير الى الاتحاد الأوروبي تقلل التنافس المباشر مع منتجات بلدان أوروبا الشرقية والجنوبية. **لذلك فإن المصدرين في منطقة الإسكوا، مطالبون بشدة، بالعمل على تحقيق التنوع والتميّز في صادراتهم.**

(١٤) **يجب أن يعمل المنتجون في بلدان الإسكوا على رفع مستوى الجودة ودرجة المرونة في إنتاج صناعة النسيج والملابس** لمواكبة تغيّر الأذواق في سوق الاتحاد الأوروبي، ويمكنهم إقامة مشاريع مشتركة مع شركاء أوروبيين لضمان الوصول إلى السوق واكتساب تكنولوجيات جديدة.

(١٥) **يمكن للصناعات البتروكيماوية المتطوّرة في دول الخليج أن تخلق ميزة مقارنة في إنتاج الألياف الصناعية**، مما قد يحسّن القدرة التنافسية لصناعات النسيج والملابس في المنطقة.

دال- الأنشطة المصرفية والمالية

(١٦) نظراً لقسوة البيئة المصرفية في السوق الأوروبية الموحّدة، وللوضع المالي الحالي في منطقة الإسكوا وقلة عدد بنوك الإسكوا ذات الصفة الدولية، **تُنصح البنوك والمؤسسات المالية في منطقة الإسكوا بالتركيز على أسواقها المحلية** بدلا من هدر مواردها لكي يصبح لها دور نشط على الساحة

الدولية، لاسيما وأنها تتمتّع بميزة نسبية في الأسواق الإقليمية ودون الإقليمية ويمكنها أن تستفيد بصورة كاملة من مواطن القوة الكامنة فيها.

(١٧) نظراً لأنّ الانضمام الى اتفاق جنيف لمنظمة التجارة العالمية "الجات-٩٤" بشأن التجارة في الخدمات هو عملية اختيارية يقوم فيها الطرف المتعاقد بتحديد القطاعات الخدمية التي يرغب في إدراجها ضمن الاتّفاق فإنه، **ينبغي لحكومات بلدان الإسكوا أن تدرس، بدقة كلفة وعائد الإنضمام التي ستؤثّر على القطاعات المالية المحلية نتيجة لتطبيق مبدأ "المعاملة بالمثل".**

(١٨) **تحتاج بنوك منطقة الإسكوا، التي لها توجهات دولية ولكن ليست لها فرع في السوق الأوروبية الموحّدة، إلى التعجيل ببحث مسألة تواجدها في السوق الأوروبية الموحّدة ومسألة ما إذا كان من مصلحتها أن تكون طرفا في التطورات الجارية هناك.** ورغم أنه يمكن النظر الى السوق الأوروبية الموحّدة باعتبارها فرصة لتحقيق النمو فإنه يجب على كل بنك أن يحللها تحليلاً دقيقاً في إطار أهدافه الاستراتيجية طويلة المدى. وسوف يتعين على البنوك التي لها شكل، أو أكثر، من أشكال التواجد في السوق الأوروبية الموحّدة أن تنظر الى هذا التواجد من حيث المقتضيات المتوقعة والاستراتيجية الواجب اتّباعها في السنوات القادمة. فتشتّت الوجود في إطار سوق مصرفية أوروبية موحّدة ومتكاملة قلّما يوفّر الكتلة الحرجة اللازمة لنجاح بنك ما في تقديم خدماته. **كذلك سيتعين على البنوك التي لها تواجد متواضع أن تقرر ما إذا كان هذا التواجد مناسبا لتحقيق أهدافها.**

(١٩) من المحتمل أن تواجه بنوك منطقة الإسكوا تكاليف أكبر في التعامل مع السوق الأوروبية الموحدة، بعد تطبيق نسب كفاية رأس المال التي حدّدها بنك التسويات الدولية. وقد أصبحت السوق الأوروبية الموحّدة أقدر فعلاً على المنافسة رغم أنها تقدّم فرصاً جديدة للأعمال التجارية. **ولذلك فإنه يوصى بأن تزيد بنوك منطقة الإسكوا العاملة في الاتّحاد الأوروبي رؤوس أموالها وتعيد هيكلة بيانات أرصدتها امتثالاً لتوجيهات بنك التسويات الدولية.**

(٢٠) **ينبغي أن تقوم السلطات المسؤولة عن النقد في منطقة الإسكوا بوضع شروط جديدة للإفصاح المالي، بما يضمن التزام البنوك بمعايير المحاسبة الدولية.**

(٢١) الفكرة عن البنوك في منطقة الإسكوا أنها تفتقر إلى العمق الإداري وأن كثيراً منها تواجه عقبات بسبب المركزية المفرطة. وبالتالي فإنه يتعين على بنوك منطقة الإسكوا أن تعيد النظر في هياكلها التنظيمية وفي طريقة اتخاذ القرارات والتحكم في المخاطر الكلية. **ويجب أن تواصل بنوك منطقة الإسكوا تحسين ما لديها من مهارات بشرية وتقنية** نظراً لأن الأنشطة المصرفية الدولية أصبحت أكثر تعقداً من ذي قبل وتحتاج الى مهارات متطورة.

(٢٢) بالنسبة لبنوك منطقة الإسكوا التي لها تواجد في السوق الأوروبية الموحّدة، تعتبر أكبر فرص الكسب موجودة في ما يسمّى بالبلدان ذات النمو الاقتصادي المرتفع (إسبانيا وإيطاليا والبرتغال واليونان). ونظراً لأن تكاليف إنشاء الفروع باهظة في كل أسواق السوق الأوروبية الموحّدة تقريباً، **فإن تكلفة التحالف مع مصارف من الاتّحاد الأوروبي تكون أقل من تكلفة إقامة فروع خاصّة في تلك البلدان،** حيث يتوقع أن الجزء الأكبر من حجم الأعمال الجديدة سينصب على تمويل العمليات المصرفية بالجملة (تمويل الشركات في أغلب الحالات) مع وجود تنافس شديد يفضي إلى ضغوط كبيرة على هوامش الربح، وخاصة من جانب البنوك اليابانية وبنوك الولايات المتحدة. ومن بين المجالات التي

تستحق أن ترتادها بنوك منطقة الإسكوا في الاتحاد الأوروبي ما يلي: إدارة الأصول الإجمالية للمستثمرين (الأفراد والمؤسسات)، والأعمال المصرفية الخاصة أو أعمال "العلاقات"، وتمويل التجارة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية، وتوفير المعلومات المتعلقة بالأنشطة التجارية العربية وبالبيئة الاجتماعية الاقتصادية العربية.

(٢٣) ولا شك أن بنوك منطقة الإسكوا سوف تحتاج الى فترة انتقال لتثبت أقدامها في السوق الأوروبية الموحدة وستكون بحاجة **خلال هذه الفترة إلى دعم من جانب سلطات النقد الوطنية.** ويمكن أن تشمل مجالات الدعم الممكنة توجيه المزيد من الأموال التجارية والاستثمارية عن طريق هذه البنوك، وخاصة تلك التي طورت قدراتها الداخلية اللازمة لمعالجة هذا النوع من الأعمال وتستطيع توفير خدمات قادرة على المنافسة.

(٢٤) بالنسبة لبنوك منطقة الإسكوا التي ليس لها وجود في السوق الأوروبية الموحدة، ولا تنوي أن يكون لها وجود هناك، **قد يكون أفضل الخيارات هو وضع ترتيبات لإجراء الأعمال المصرفية بالمراسلة مع البنوك الأوروبية التي لها شبكات فرعية واسعة الانتشار.** غير أن القضية الأساسية تظل هي المشاركة وليس المنافسة، وذلك مثلما فعلت البنوك والمؤسسات المالية اليابانية بعد توسعها عالميا من خلال المشاركة في صفقات وإقامة شراكات تجارية مع البنوك والمؤسسات المناظرة لها في أوروبا.

هاء- العلم والتكنولوجيا

(٢٥) يجب أن تكون بلدان الإسكوا أكثر إدراكاً للمخاطر والفرص التي تنطوي عليها برامج العلم والتكنولوجيا الأوروبية. **ويجب أيضا أن تنشئ هذه البلدان في المنطقة بنوكاً للبيانات المتخصصة التي تتعلق ببرامج العلم والتكنولوجيا الأوروبية،** وما يرتبط بها من قدرات لازمة لتقييم الآثار الاجتماعية الاقتصادية والبيئية، **وأن تضع استراتيجيات للإستفادة من برامج العلم والتكنولوجيا الأوروبية؛**

(٢٦) **يجب على بلدان الإسكوا أن تنشئ آليات مناسبة للتعاون الفعال بين مؤسسات العلم والتكنولوجيا في الاتحاد الأوروبي وبين المؤسسات المناظرة لها في الإسكوا،** ومن ذلك تقديم حوافز لتشجيع شركات الاتحاد الأوروبي على إنشاء مختبرات للبحث والتطوير في بلدان الإسكوا، وكذلك تشجيع إقامة مشاريع مشتركة لها جدوى تجارية في قطاعي الانتاج والخدمات القائمين على التكنولوجيا؛

(٢٧) **يجب على بلدان الإسكوا أن تنشئ مجموعات من الشبكات اللامركزية للبحث المتخصص والتطوير التقني؛**

(٢٨) **يجب على بلدان الإسكوا أن تشجع وضع ترتيبات لتوأمة مؤسسات العلم والتكنولوجيا التابعة لها مع المؤسسات الأوروبية؛**

٢٩- ينبغي أن تعمل البلدان أعضاء الإسكوا على توسيع مشاركة علمائها ومهندسيها في برامج البحث والتطوير الأوروبية، بما في ذلك أنشطة التدريب المصممة للأخصائيين المتقدمين؛

(٣٠) **يجب على بلدان الإسكوا أن تضع بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، آليات للقيام بما يلي:**

(أ) **تشجيع وتطوير الخبرة من أجل دمج العلم والتكنولوجيا في الاقتصادات القومية لبلدان الإسكوا** واستخدام القدرات التكنولوجية المحلية في مشاريع الاستثمار المحلية؛

(ب) **تنفيذ برامج تبادل الخبرات**، ولاسيما فيما يتعلق بالمواطنين العرب المهاجرين العاملين في بلدان الاتحاد الأوروبي؛

(ج) **تعزيز خبرة محللي السياسة العامّة من أبناء بلدان الإسكوا، في صياغة سياسة العلم والتكنولوجيا؛**

(د) **توفير مزيد من المعلومات لواضعي السياسات بشأن الأنشطة الوطنية والإقليمية في مجال البحث والتطوير بمنطقة الإسكوا.**

٩٢- ومن المؤكد أن أثر قيام السوق الأوروبية الموحّدة على بلدان الإسكوا سيحتاج إلى مزيد من التقييم في المستقبل وذلك على ضوء نتائج التطوّرات الأخرى التي ستطرأ على النظام التجاري الدولي وتنفيذ مبادئ منظمة التجارة العالمية، خاصّة وأنّ معظم بلدان الإسكوا هي إمّا أعضاء في منظمة التجارة العالمية "الجات" أو طلبت الانضمام اليها.